الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية مقدمة للترقية إلى رتبة أستاذ التعليم العالي حول:

قضايا عالمية راهنة

محاضرات موجهة لطلاب مستوى السنة الأولى ماستر تخصص: علم اجتماع الاتصال

إعداد:
د. عواطف عطيل لموالدي

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علم الاجتماع	
اسم المقياس	قضايا عالمية راهنة
مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى	طلاب السنة الأولى ماستر علم الاجتماع تخصص: اتصال
البرنامج الرسمي للمقياس (السداسي الثاني)	– البرنامج غير محدد بل متروك لاجتهادات أستاذ المقياس
أهداف المقياس	– تحسيس الطلبة وتعريفهم بأهم القضايا العالمية الراهنة خلال السنوات الثلاث الأخيرة – ربط تفكير الطلبة بالوقائع والأحداث العالمية – تناول القضايا العالمية الراهنة وفق المنظور السوسيولوجي

الفهرس

مقدمة **7-6**

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي حول المشكلة الاجتماعية والقضية الدولية **29 -9**

1- مفهوم المشكلة الاجتماعية

2- خصائص المشكلة الاجتماعية

3- أنواع المشكلات الاجتماعية

4- مفهوم القضية الدولية

5- خصائص القضية الدولية

6- أنواع القضايا الدولية

7- الفرق بين المشكلة الاجتماعية والقضية الدولية

المحاضرة الثانية: السباق نحو التسلح **45 -30**

1- حول مفهوم الأمن

2- مفهوم السباق نحو التسلح

3- الجذور التاريخية لظاهرة السباق نحو التسلح

4- نزع السلاح ودوافعه

5- الرقابة على التسلح

6- العلاقة بين نزع السلاح والتنمية

7- معوقات نزع السلاح

المحاضرة الثالثة: الإرهاب الإلكتروني **68 -46**

1- مفهوم الإرهاب والإرهاب الإلكتروني

2- عوامل نشأة وتشكل الإرهاب الإلكتروني

3- خصائص الإرهاب الإلكتروني

4- أهداف الإرهاب الإلكتروني

5- مظاهر الإرهاب الإلكتروني ومخاطره على المجتمع

6- السيناريوهات المحتملة للإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات
7- الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني

المحاضرة الرابعة: الهجرة غير الشرعية **81-69**

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية
2- أنواع الهجرة غير الشرعية
3- عوامل ودوافع الهجرة غير الشرعية
4- انعكاسات الهجرة غير الشرعية
5- إستراتيجيات مواجهة الهجرة غير الشرعية

المحاضرة الخامسة: إدمان الإنترنت **110-82**

1- مفهوم إدمان الإنترنت
2- تاريخية الإنترنت
3- مؤشرات ومظاهر إدمان الإنترنت
4- الموضوعات المدمن عليها عبر الإنترنت
5- عوامل الإدمان على الإنترنت
6- الانعكاسات الاجتماعية لإدمان الإنترنت

المحاضرة السادسة: جائحة كورونا كوفيد 19 وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية **110-82**

1- مفهوم جائحة كورونا وخصائصها
2- متطلبات البروتوكول الصحي لمواجهة كورونا كوفيد 19
3- تأثيرات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية للمجتمعات

خاتمة **111**

المصادر والمراجع

مقدمة:

يطيب لي أن أضع بين يدي طلبتنا الأعزاء، المطبوعة البيداغوجية الثالثة الموسومة بـ"محاضرات في القضايا العالمية الراهنة"، وهي موجهة خصيصا لطلبة الأولى ماستر، تخصص: علم اجتماع الاتصال، الذين يدرسون هذا المقياس في المستوى الأول من تعليمهم، ضمن مقاييس الوحدات الاستكشافية في السداسي الثاني. تناولت ضمن هذه المطبوعة ست محاضرات متنوعة، بحيث تختص كل محاضرة منها بواحدة من القضايا الراهنة، التي ظهرت أو تنامت واستفحلت خلال الثلاث السنوات الأخيرة (2019-2022)، ويندرج ضمن كل محاضرة عدد من المباحث والمطالب، التي تغط أبعاد وحيثيات القضية.

تمثل المحاضرات مجموعة متنوعة من القضايا العالمية الراهنة، والتي تترنح بين الأمنية والسياسية والاجتماعية، وتم تناولها من منظور سوسيولوجي، تبنيت فيه مصطلحات ومفاهيم التخصص المعاصرة، وعمدت إلى اختيار هذه القضايا بناء على حداثتها، وتماشيا وطبيعة المقياس الذي يشترط صفة "الراهن" للقضايا المطروحة، ومن ثم، فإن هذه القضايا يعايشها الطلاب ويتفاعلون وأحداثها بشكل مباشر وغير مباشر، وقد راعيت في إعداد هذه المطبوعة، منطق التدرج في عرض المعلومة، كما حرصت على بساطة الأسلوب اللغوي وسلاسة التعبير، مع الحفاظ على البناء العلمي للمحاضرة، محاولة ربط الطالب بواقعه الاجتماعي العالمي والراهن من جهة، وتدريبه على التناول السوسيولوجي للموضوعات المطروحة، وإن بدت -ظاهريا- بعيدة عن التخصص المزاول من جهة أخرى.

إذن، وكما أسلفت الذكر، يتوزع محتوى البرنامج على ست محاضرات، وهذا ملخصها على التوالي:

المحاضرة الأولى بعنوان "**مدخل مفاهيمي حول المشكلة الاجتماعية والقضية الدولية**" تناولت فيها التعريف بالمشكلة الاجتماعية والقضية العالمية (الدولية)، وبينت خصائص كليهما، وكذا الفرق بينهما، نظرا للتداخل الكبير بين دلالة كل منهما.

المحاضرة الثانية عنوانها "**السباق نحو التسلح**" تناولت ضمنها خطورة القضية على المستوى العالمي، وبخاصة على مساعي التنمية المجتمعية، وقد تعرضت للدلالة الاصطلاحية لمفاهيم الأمن وسباق التسلح، الجذور التاريخية للظاهرة، العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، ثم تناولت أهم معوقات نزع السلاح على المستوى العالمي.

المحاضرة الثالثة الموسومة "**الإرهاب الإلكتروني**" يدور محتوى هذه المحاضرة حول قضية عالمية خطيرة ترتبط بالشكل المتطور للإرهاب في العصر الرقمي، الذي يتخذ من تكنولوجيا المعلومات الحديثة، أداة رئيسية للتواصل بين أعضاء تنظيمه ولتنفيذ هجماته، وتبادل الاستراتيجيات والأفكار بين الجماعات الإرهابية، دون عوائق زمكانية، وقد تناولت المحاضرة المباحث التالية: مفهوم الإرهاب الالكتروني، عوامل نشأته، خصائصه، أهدافه ومظاهره، إلى جانب عرض أهم الجهود الدولية والإقليمية لمواجهته.

المحاضرة الرابعة والمعنونة "**الهجرة غير الشرعية**" تعرضت ضمن هذه المحاضرة إلى تحديد مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية، العوامل والدوافع المؤدية لها، انعكاساتها، والجهود الدولية المنتهجة للتصدي لها.

المحاضرة الخامسة وتحمل عنوان "**إدمان الإنترنت**" ضمن هذه المحاضرة تناولت مفهوم الإدمان بشكل عام، ثم مفهوم إدمان الإنترنت بشكل خاص، مؤشرات ومظاهر إدمان الإنترنت، الموضوعات المدمن عليها، عوامل إدمان الإنترنت، وكذا الانعكاسات الاجتماعية لإدمان الإنترنت.

المحاضرة السادسة والمعنونة "**جائحة كورونا كوفيد 19 وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية**" تمثل هذه القضية واحدة من أشد القضايا العالمية الراهنة، التي أحدثت تحولات هامة ليس على الأوضاع الصحية فحسب، بل على الأوضاع الاجتماعية والثقافية كذلك، والحياة الاجتماعية برمتها، وعليه تم تناول مصطلح الجائحة والمصطلحات ذات الصلة، كورونا كوفيد 19، وقد تم عرض متطلبات البروتوكول الصحي لغرض تبيان انعكاسات إجراءاته على الممارسات الاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات في العالم.

وفي الأخير آمل أن يجد الطلبة وحتى الأساتذة والباحثين، كل الفائدة من إطلاعهم على هذه المطبوعة، وأن تسهم إلى حد ما في إثراء معلوماتهم حول التناول السوسيولوجي لأهم القضايا العالمية الراهنة خلال الثلاث سنوات الأخيرة. وعلى كل حال، تبقى هذه المطبوعة قابلة للمناقشة والتوجيه، من أجل إعادتها مستقبلا، في صورة أفضل وأدق.

والله ولي التوفيق

د/ عواطف عطيل لموالدي

عنابة في: 25 جمادى الأولى 1443هـ الموافق لـ:2021/12/29م

المحاضرة الأولى:

مدخل مفاهيمي حول المشكلة الاجتماعية والقضية الدولية

تمهيد:

عرفت المجتمعات الإنسانية خلال سيرورتها التاريخية، مشكلات اجتماعية متعددة، من البسيطة إلى المعقدة، تباعا لتعقد الحياة الاجتماعية نفسها، وذلك بفعل ديمومة تأثرها بعوامل التغير الاجتماعي (عوامل ديموغرافية، تكنولوجية، صراع اجتماعي..)، والتي أفضت –بتأثيراتها المتباينة– إلى تشكل أنماط مغايرة من العلاقات والروابط الاجتماعية، وبالتالي الفكر والسلوك الاجتماعي، ما أفرز تناقضا واضحا بين ما هو كائن أو موجود في الواقع، وبين ما ينبغي في اعتقاد الأفراد أن يكون. فقد جلب الكساد الاقتصادي والبطالة وعمالة الأطفال..، تدهورا كبيرا في حياة المجتمع، وأدى إلى ظهور التفكك الاجتماعي بما فيه الأسري، كما أفضى النمو الديموغرافي المتزايد وتلوث البيئة بشكل سريع إلى ظهور مشكلات اجتماعية، تفاقمت قبيل نهاية القرن 19، حيث التحضر والتصنيع في بداية عهدهما، وحيث أن تلك المشكلات الاجتماعية، قد جذبت واسترعت اهتمام علماء الاجتماع بدرجة كبيرة، وبخاصة الماركسيين منهم.

وفيما تنامت بعض المشكلات الاجتماعية، بالقدر الذي فاق قدرة الحكومات المحلية للمجتمعات، على مجابهتها والتصدي لها، حيث تجاوزت تأثيرات العديد من المشكلات النطاق الجغرافي للدولة الواحدة، لتكتسح نطاقات الدول الأخرى، وتتحول بذلك إلى قضايا عالمية (دولية). وعليه، وقبل الخوض في مفهوم القضية العالمية أو/ الدولية، وعرض خصائصها، ومن باب الحرص على رسم الحدود الفاصلة بين دلالة القضية العالمية والمشكلة الاجتماعية، والفرق بينهما، نجد من الضرورة بمكان، تناول المشكلة الاجتماعية –في المحل الأول– من حيث مفهومها، خصائصها، أنواعها، ثم القضية العالمية بالمثل.

أولا: مفهوم المشكلة الاجتماعية:

تشتق مفردة "**مشكلة**" في اللغة العربية من الفعل "أشكل" بمعنى إلتبس، والمشكل هو الملتبس أي صعب الفهم أو الغامض أو المبهم.

و**المشكلة Problem** ظاهرة تتكون من عدة أحداث أو وقائع متشابكة وممتزجة بعضها بالبعض، لفترة من الوقت، ويكتنفها الغموض واللبس، تواجه الفرد أو الجماعة، ويصعب حلها قبل معرفة أسبابها، والظروف المحيطة بها، وتحليلها للوصول إلى اتخاذ قرار بشأنها[1].

[1] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، ط2، مكتبة لبنان- بيروت، 1982، ص327.

أما سوسيولوجيا، فإن مفهوم **المشكلة الاجتماعية Social Problem** يعد من المفاهيم الإجرائية في علم الاجتماع، نظرا لصعوبة انطباق تعريف واحد يصلح لتفسير كافة المشكلات الاجتماعية. ولنا في ذلك العديد من التعريفات، نورد فيما يلي البعض منها:

يعرف **فيرتشايلد Fairchild** المشكلة الاجتماعية بأنها: "موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وهي نتاج ظروف بيئة اجتماعية يعيشها الأفراد، وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها، وحماية المجتمع من آثارها الضارة"[1]. فيما يرى **مارشال Marshall** أنها: "انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير، التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه". ومن خلال التعريفين السابقين، فإن المشكلات الاجتماعية قد تعزى إلى عوامل بنائية، ترتبط بالظروف الاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص. إذ تشير المشكلات الاجتماعية عموما إلى وجود حاجات اجتماعية غير مشبعة، لدى فئات اجتماعية عريضة، وقد يرجع عدم إشباعها إلى العجز أو القصور في النظم الاجتماعية المكلفة بمواجهة هذه المشكلات، أو ندرة الموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات.

هذا، وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية، التي تشمل عددا من أفراد المجتمع، بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية، وفق الإطار العام المتفق عليه، والذي يتماشى والمستوى المألوف للجماعة. وتكون المشكلة الاجتماعية –عادة– ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية، كما في حالة البطالة وتشرد الأحداث وغيرها[2].

ثانيا: خصائص المشكلة الاجتماعية:

تختص المشكلة الاجتماعية بعدد غير بقليل من الخصائص أو المميزات، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- أنها تثير اهتمام عدد كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته
- للمشكلة عوامل متعددة ومتداخلة، ولا يمكن أن يعزى ظهور المشكلة لعامل واحد بعينه
- تداخل المشكلات الاجتماعية، حيث تؤدي مشكلة معينة إلى ظهور أخرى
- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، فهي ترتبط ببعد التاريخ، المكان، القانون، السياسة والاقتصاد، والعد الاجتماعي والثقافي والتربوي

[1] مدخل مفاهيمي للمشكلات الاجتماعية، http://elearning.univ-ghardaia.dz/، تاريخ زيارة الموقع: 2021/12/21 (بتصرف).
[2] أحمد زكي بدوي: مرجع سابق، ص393.

- النسبية بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمنة، فقد تتأثر بمتغيرات السن، اللون، العرق، فما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبرها السود كذلك، وما يعتبره الشيوخ مشكلة قد لا تعتبر كذلك بالنسبة للشباب، وما قد يعتبره مجتمع ما مشكلة قد لا تعتبر كذلك في مجتمع آخر، وما قد يعتبر مشكلة في زمن معين قد لا يصبح كذلك في آخر، وإن كان في المجتمع نفسه
- تلقائية ليست من صنع فرد أو بضعة أفراد بل من صنع المجتمع كله
- مزودة بصفة الجبر والإلزام، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد، ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها

ثالثا: أنواع المشكلات الاجتماعية:

تصنف المشكلات الاجتماعية في العادة إلى صنفين، نوردهما على التوالي:[1]

1- ما يكون منبته ظروف **المجتمع أو البيئة الاجتماعية:** وتشمل عيوب الأفراد وعدم تجاوبهم مع بيئتهم الاجتماعية، كما يتضمن عيوب الأسر والجماعات الصغيرة، ومن أمثلة هذا النوع: المرض، الفقر، الرذيلة.

2- ما يكون منبته **عيوب البناء الاجتماعي للمجتمع:** في هذا النوع ليس بمقدور فرد أو حتى جماعة صغيرة إصلاح هذه العيوب. ومن أمثلته، نذكر: الحروب، الإرهاب، البطالة والفساد السياسي..إلخ.

ويلاحظ أن علاج النوع الأول يكون عادة عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية، أما علاج النوع الثاني فيكون عن طريق التخطيط الاجتماعي، لأن مشكلات هذا النوع لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع (بناء المجتمع، مؤسساته ومنظماته) وسياسته (مجموعة الإجراءات واللوائح، التشريعات، السياسات العامة للمجتمع) ووظائفه الإنتاجية، الاجتماعية والسياسية..إلخ.

إذا كان هذا هو مفهوم المشكلة الاجتماعية، خصائصها وأنواعها، ما الفرق إذن بينها وبين القضية الدولية؟

[1] إبراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية (عربي- انجليزي)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 1975، ص 547.

رابعا: مفهوم القضية العالمية (الدولية):

تجمع القضية في اللغة العربية على قضيات وقضايا[1] وتعرف بأنها "جمع قضايا، وهي اسم من قضى، والقضية في المنطق: قول يصح تصديق صاحبه أو تكذيبه، والقضية المسلمة: ما يقبل به من المقدمات أو المسائل من غير برهان خاص[2].

كما تعرف أيضا بأنها نزاع يعرض على قاضي، والقضية أمر يقتضي البحث والمعالجة، وتعبر كذلك عن شأن موضوع كقولنا: قضية قانونية، قضية دينية، قضية وطنية، قضية دولية..إلخ. إن التعريف اللغوي الأخير للقضية لا يختلف في مضمونه عن التعريف الاصطلاحي لها، لأنها تعبر عن مسألة، شأن، مشكلة، الأمر الذي يتنازع فيه ويعرض على القضاء للفصل فيه. ونشير ضمن هذا السياق، أن القضايا العالمية، تنشأ عن تزايد الترابط الدولي، الأمر الذي يجعل القضايا نفسها مترابطة.

فالقضايا العالمية أو / الدولية –على هذا النحو– هي مشكلات اجتماعية، ذات انعكاسات أو آثار سياسية تترتب عن شعور دولي بها، وعن تأثر كل الدول بها، لأن القضية الدولية (العالمية) تؤثر في العلاقات الدولية (بين الدول)، مما يؤدي إلى توتر هذه العلاقات أو تصدعها، مثل: الحروب، الإرهاب، الحدود الدولية..إلخ.

ومثلما هو حال المجتمع المحلي الذي يختل تماسكه الاجتماعي، وأمنه واستقراره، بفعل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على بناءه وبالتالي علاقاته الاجتماعية، فإن المجتمع الدولي بالمثل، حيث تؤثر القضايا الدولية في طبيعة علاقاته، مما يستدعي مسارعة كل الدول إلى معالجتها، وإيجاد الحلول لمواجهتها أو التقليل من حدتها، سواء عن طريق اتفاقات دولية أو منظمات دولية، مثل: منظمة العدل الدولية، صندوق النقد الدولي FMI..إلخ. وبذا، يمكن القول بأن القضايا العالمية أو الدولية هي تلك القضايا التي "لا يمكن لدولة ما حلها بمفردها"[3] لكونها تتجاوز حدودها، وتخرج عن نطاق تحكمها.

خامس: خصائص القضية الدولية:

تختص القضية العالمية بما يلي:

- تتجاوز القضية العالمية حدود الدولة الواحدة
- القضية العالمية هي مشكلة كبرى تعاني منها كل الدول في العالم، مما يستوجب الاعتراف الدولي بوجودها

[1] معجم اللغة العربية المعاصرة،1، https://www.maajim.com/dictionary/، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

[2] معجم الرائد1، https://www.maajim.com/dictionary، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

[3] قضايا عالمية، https://www.un.org/ar/global-issues، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04.

- للقضية العالمية انعكاسات خطيرة على العلاقات السياسية للدول وبالتالي العلاقات الدولية (قضايا التهريب والمخدرات والإرهاب الدولي..إلخ)
- تتطلب القضية العالمية جهودا متكاتفة من طرف كل الدولة لأجل حلها، لأنها تعني بالدرجة الأولى خللا على مستوى بناء العلاقات الدولية

سادسا: أنواع القضايا العالمية:

تصنف القضايا العالمية على غرار المشكلات الاجتماعية إلى أنواع، وهي تتعدد بحسب طبيعتها، ومن أمثلة ذلك: قضايا عالمية أمنية (الإرهاب، الجرائم الإلكترونية)، قضايا عالمية اقتصادية (انعكاسات انهيار أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة للبترول، الكساد الاقتصادي، الفقر)، قضايا عالمية سياسية (الحدود الدولية، التسابق نحو التسلح..)، قضايا عالمية ثقافية (انعكاسات العولمة الثقافية، الاغتراب الثقافي، الاختراق الثقافي). وفيما يلي سوف نشرع في معالجة بعضا من أنواع هذه القضايا العالمية، وفي مقدمتها قضايا عالمية ذات طابع أمني (قضايا أمنية)، وذلك من منظور سوسيولوجي للموضوع.

سابعا: الفرق بين المشكلة الاجتماعية والقضية العالمية:

مما سبق عرضه، نستشف أن ثمة فروق بينة بين طبيعة المشكلة الاجتماعية التي يكون حلها بتدخل حكومات المجتمعات المحلية، عن طريق تخطيط سياسة عامة للتنمية، أو عن طريق مؤسسات المجتمع كمؤسسة إعادة التربية أو القضاء أو مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي.. إلخ، أما القضية العالمية فتكون أكثر انتشارا وأوسع نطاقا وتأثيرا بالمقارنة والمشكلة الاجتماعية، مما يتطلب التدخل الدولي لمعالجتها وحلها، ويمكن عرض مثال للتوضيح، تمثل عادة ختان الإناث مشكلة بالنسبة لبعض المجتمعات الإفريقية (مصر والسودان خاصة) والآسيوية (جنوب آسيا تحديدا)، بالنظر لما تخلفه من آثار صحية ونفسية وحتى جنسية على الفتاة والمرأة البالغة أيضا، إذ يقترن الزواج في هذه المجتمعات بوجوب ختان الأنثى، وهو بالنسبة للرجل أو المجتمع الذكوري –على العموم– صك ضمان لشرف المرأة التي سيتزوجها. وبالمقابل، لا تعد هذه المشكلة قضية عالمية، لأنها ليست منتشرة بقدر انتشار قضية الإرهاب مثلا، وهي قضية خطيرة تعاني منها كل الدول في العالم دون استثناء.

المراجع:

1- إبراهيم مدكور: **معجم العلوم الاجتماعية (عربي- انجليزي)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 1975

2- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، ط2، مكتبة لبنان- بيروت، 1982

3- قضايا عالمية، https://www.un.org/ar/global-issues، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

4- مدخل مفاهيمي للمشكلات الاجتماعية، http://elearning.univ-ghardaia.dz/، تاريخ زيارة الموقع: 2021/12/21

5- معجم الرائد1، https://www.maajim.com/dictionary، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

6- معجم اللغة العربية المعاصرة،1، https://www.maajim.com/dictionary/، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

المحاضرة الثانية:

السباق نحو التسلح

تمهيد:

يمثل موضوع "السباق نحو التسلح" واحدا من القضايا الدولية المهمة ذات الطابع الأمني والسياسي في آن معا، وهي ليست وليدة فترة تاريخية محددة، لأنها متولدة عن الفطرة الإنسانية، التي تنشد الأمن والدفاع عن النفس والممتلكات. وتمهيدا لموضوع محاضرتنا، نستحضر مقولة **جوزيف كاميللري** من كتابه "**أزمة الحضارة**" إذ يقول: "حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترساناتها، إلى الحد الذي يكف لإخافة العدو وردعه، ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة، يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وهذا ما يؤدي إلى سباق تسلح عنيف وبدون نهاية".

أولا: حول مفهوم الأمن:

يعني مصطلح **الأمن Security** شعور الإنسان بالطمأنينة وعدم الخوف[1] والثقة في من حوله، حيث يطمئن لهم فلا يخونهم ولا يفزعهم بالقول أو بالعمل. لذلك، تسعى الأديان والمجتمعات كافة إلى تحقيق الأمن واستتبابه، ليستطيع المرء أن يسعد بحياته، ويعبد ربه ويؤدي الفروض والواجبات الدينية والدنيوية. وذلك لقوله **صلى الله عليه وسلم:** {مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا} رواه الترمذي.

تتفق معظم القواميس في أن فعل "**أَمَّنَ Secure**" والاسم منه: **الأمن Security**، هو: التحرر من الخطر والمخاطرة، أو الابتعاد عن الخسارة والإحساس بالأمان، أو التحرر من الخوف والشك والقلق والريبة، وهو –أيضا– كل الأشياء التي تمنحك السلامة والوصول إلى الأمان. والأصل اللاتيني لمصطلح **Security** هو: **Securus**، أي؛ آمن[2].

هذا، ويعتبر الأمن من أكثر المصطلحات السياسية والاجتماعية إثارة للجدل، لارتباطه ببقاء الأفراد والجماعات والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

حيث يعرف الدكتور **محمد مصالحة** الأمن بأنه: "حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذًا من الخطر". أو أنه:" يخل من وجود تهديد للقيم الرئيسة (سواء أكانت قيما تتعلق بالفردأو بالمجتمع).

---

[1] وصفي عقيل وآخرون: **مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، مجلة دراسات وعلوم اجتماعية، أوت 2020، ص5، الرابط: https://www.researchgate.net/publication/343837067

[2] Kevin Clements, **Toward a Sociology of Security**, Working paper, No.90, July, 1990, p3

ويعرفه **شارل سلاينشر** بأنه: "يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"[1].

أما **بوث Both** و**ويلر Wheeler** فيؤكدان على أنه : "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[2].

وفي ذات السياق، يرى **باري بوزان Barry Buzan** أنه: "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد"[3]. فيما يعرفه **هنري كيسنجر Henry Kissinger** بأنه: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[4]. ويضيف **بادوين** مصطلح **المأزق المجتمعي** الذي يعرفه بأنه: "تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة".

فالأمن إذن، هو "القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية".

أما الأمن وفق المنظور السوسيولوجي، فهو يعبر عن إدراك الأفراد والجماعات الاجتماعية والمؤسسات للواقع الاجتماعي والوعي به، والذي يتم تأسيسه داخليا كشعور أو عاطفة، ويترجم سياسيا كإيديولوجيا، أو سياسة عمل، سواء كان ذلك يرتبط بوجهة نظر مستشاري الأمن القومي، أو يرتبط برؤية أحد أفراد المجتمع.

الأمن هو –بالأساس– تصور للعالم الاجتماعي، ويلقي بتأثيراته على الطريقة التي نمارس بها تفاصيل حياتنا اليومية، ويشمل مفهوم الأمن مجموعات من الفهم الأمني للكيفية التي يعمل بها العالم، والفهم الثقافي للمخاطر وعدم اليقين. الأمن هو رصيد الخبرة الذي نمتلكه، الذي هو جزأ لا يتجزأ من الأطر الثقافية، التي تحدد ما نراه آمنا ومنتظما، وما نراه فوضويا، ويحدد مشاعرنا نحو الأمن والسلامة، ويحدد لنا المستويات التي نشعر معها بالأمن[5].

---

[1] لخميسي شيبي: **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية- القاهرة، 2009، الرابط: http://hamdoucheriad.yolasite.com

[2] حسين محمد الظاهر: **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية- صنعاء، العدد: 48، 1992، ص 158.

[3] Barry Buzan, **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War**, Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991 , PP,18-19.

[4] رفعت سيد أحمد: **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية- تونس، العدد: 35، 1984، ص 80

[5] Vida Bajc, **Sociological Reflection on Security Through Surveillance**, Sociological forum, vo.22, No.3, 2013, p2.

ويعد الشعور بالخطر المتزايد وعدم الأمن، المغذي الأساسي لسباق التسلح، حيث يقول **جوزيف كاملري J. Camilleri** مؤلف كتاب "**أزمة الحضارة**": حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترسانتها، إلى الحد الذي يكف لإخافة العدو وردعه، غير أن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة، يزيد من الشعور بعدم الأمن، وهذا ما يؤدي إلى سباق تسلح عنيف لا نهاية[1].

ثانيا: مفهوم السباق نحو التسلح:

يتركب مفهوم السباق نحو التسلح من مصطلحين، مما يستدعي تناول كل منهما على حدا، لغرض تبيان دلالته في المحل الأول. علما أن التسلح يعتبر أحد أهم المحاور التي تركز عليها الدراسات السياسية والعسكرية والإستراتيجية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية، لما للظاهرة من انعكاسات وتأثيرات على الحياة الاجتماعية، وبخاصة على عملية التنمية المجتمعية.

يعرف **التسلح** على أنه "مجموع القوة العسكرية للأمة أو عملية تسليح المرء للحرب"[2]. كما يعرف بأنه: "عملية منظمة لزيادة كميات حيازات الأسلحة، أو استبدال الأسلحة الحالية بأسلحة جديدة"[3]. فيما تعرف الموسوعة السياسية التسلح بأنه:"استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان، وتأمين حماية مستمرة للأراضي والثروات المادية والمكاسب، فهو من هذه الواجهة حق من حقوق الدولة الحديثة، يحميه القانون الدولي، ويمليه مبدأ المساواة بين الدول"[4]. نستخلص من التعريفات السابقة أن التسلح هو سعي الدولة لتأمين ممتلكاتها التي تقع تحت سيادتها، وهو حق يكفله القانون الدولي.

فيما يعني **سباق التسلح** بشكل عام، تخصيص نسبة عالية من الإنفاق الحكومي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة من دول أخرى، أو تخصيص تلك النفقات لتطوير صناعة الأسلحة محليا، سواء كانت أسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل، وذلك لأجل تحقيق التوازن أو التفوق العسكري"[5]. ويعتبر سباق التسلح ظاهرة عسكرية وسياسية واقتصادية وصناعية، حيث تسعى كل دولة إلى تحسين أنظمتها التسليحية، التي تملكها في إطار التنافس أو الصراع مع الدول الأخرى، فالصراع الدولي غدا السمة الأكثر بروزا وليس التعاون.

---

[1] عبد الخالق عبد الله: **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1989، ص79.

[2] «Armament». Quoting the Websitem : www.meriam-webster.com. Date of view: 10/01/2019

[3] Zenders. J.P : **Armament and Disarmament in a Changing Security Environment**, retrieved on March 4,2014, From: Zanders_Assimilation-Disarmament_course.

[4] عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية ج1**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 1979، ص 728.

[5] عادل أحمد الطائي: **النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار**، دار واسط- بغداد، 1982، ص ص 16-17.

ثالثا: الجذور التاريخية لظاهرة السباق نحو التسلح:

تعود الجذور التاريخية لظاهرة السباق نحو التسلح أو "السباق نحو الموت"، إلى قرون متقادمة من التاريخ البشري، ذلك أن الدول تسعى في كل الأزمنة إلى تعزيز أمنها وحماية نفسها ككيان سياسي –ذو سيادة– فيما بينها. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن التساؤل الدائم والمهم بالنسبة إليها: بأي وسائل يمكن تحقيق هذا الهدف؟

لقد سعى المختصون في صناعة الأسلحة –على مر العصور– لتطوير السلاح وتحسينه، بدء من الخنجر والرمح والسيف إلى البارود أو الرصاص، ثم المدفع والرشاش، وصولا إلى الصاروخ والطائرة، ومختلف الأسلحة الفتاكة الأخرى الكيماوية والجرثومية.

إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل (النووية، الكيماوية، الجرثومية والإشعاعية..) وإن كانت اصطلاحا عسكريا يعني القوة والأمن لمن يمتلكها، ويعني أيضا صعوبة القدرة على استخدامها، لما لها من تأثير خطير على مستخدمها أولا، لأن اندلاع أي حرب نووية، ستضع العالم برمته تحت الخطر المباشر، ولن يكون فيها رابح، طالما أن المخزون الهائل من الأسلحة الفتاكة، يمكنه تدمير كل شيء على الأرض.

وهكذا، فإن اصطلاح سباق التسلح قد اتخذ بعدا سياسيا إلى جانب العسكري، للتأثير في العلاقات الدولية وفرض الأمن الجماعي ورسم السياسات العالمية والاستراتيجيات المختلفة. أما اليوم، فإن موضوع "أسلحة الدمار الشامل" يشغل حيزا مهما في التداول السياسي بين الدول، ويعد محركا للتوجهين السياسي والعسكري، خصوصا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها "زعيمة العالم اليوم". ولكن السباق المحموم قد برز مع التوسع الرأسمالي والاستكشافات الجغرافية. وتخبرنا المعطيات الرقمية عن تنامي الظاهرة، حيث أنفقت الجماعة الدولية (المجتمع الدولي) سنة **1974** مبلغ 210 مليار في التسلح، بما يعادل 6،5% من مجموع الإنتاج العالمي، و20 مرة أكثر من المعونة التي قدمتها الدول المتقدمة إلى النامية، فيما بلغ الإنفاق العسكري سنة **1980** إلى 600 مليار، في حين تجاوز اليوم التريليون دولار[1]. كما تؤكد الأرقام، أن العالم ينفق لأجل التسلح، أكثر مما ينفق على التعليم والخدمات الصحية معا، حيث يصل الإنفاق السنوي لكل عسكري إلى 800 دولار، وبالمقابل لا يتجاوز متوسط الإنفاق السنوي لكل طفل 100 دولار.

[1] مبروك غضبان: **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم- عنابة، 2007، ص ص 302- 303.

ففي عام **2015** أنفق العالم ما يقارب **1،7 تريليون دولار** على الأسلحة، وهو الرقم الذي يعتبره البعض من أهم المعايير في تقييم قوة الجيوش، أما من الناحية غير العسكرية، فإنه يعد أحد أهم المؤشرات التي تنبئ بما ينتظر العالم من دمار وحروب، أضعاف ما شهده. ومن أمثلة ما تم عرضه:

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مصدري الأسلحة في العالم، حيث بلغت نسبة صادراتها **33%** في الفترة ما بين **2011– 2015**، وهي بذلك تسيطر على العدد الأكبر من أسواق السلاح في **94 دولة**.
- تليها روسيا (المرتبة الثانية) وقد بلغت نسبة صادراتها 24% وتبيع أسلحتها لحوالي **56 دولة**.
- أما الصين فقد استطاعت أن تزيد من صادراتها خلال 5 سنوات الأخيرة لتصل إلى **14,3%** وتتخطى بذلك كل من ألمانيا وفرنسا.

هذا فيم يخص الدول المصدرة للسلاح، أما بالنسبة لأكثر الدول استيرادا له نذكر:

- الهند بلغت نسبة استيرادها للأسلحة **14%** من أسلحة العالم
- السعودية بنسبة **7%**
- بعض دول الشرق الأوسط، مثل: الإمارات وباكستان وتركيا

رابعا: نزع السلاح ودوافعه:

بالرغم أن التسلح حق سياسي، يكفله القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلا أن هنالك ضوابط متفق عليها دوليا بهذا الخصوص، حيث ظهرت إلى الوجود اصطلاحات لكل منها دلالاتها المحددة، مثل: **نزع السلاح، مراقبة التسلح..**، وقد أبرمت اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على نزع السلاح الكامل سنة **1961**، والتي نصت على ما يلي:

- تسريح القوات المسلحة وتفكيك المنشآت العسكرية
- القضاء على مخزون الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية
- إلغاء المنظمات والوكالات والمعاهد المختصة في تنظيم الجهود والتدريب العسكري

ثم تلتها العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل: اتفاقية موسكو **1963** التي تحرم التجارب النووية، واتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية سنة **1968**، ولكن هذه الاتفاقيات لم تؤخذ بعين الاعتبار، واخترقت

من قبل بعض الدول، لغياب عامل الثقة بينها، وتخوفا من المستقبل المجهول المحمل بالأطماع السياسية.

أما عن دوافع نزع السلاح، فيمكن إيجازها فيما يلي:

- الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن سباق التسلح
- زوال فترة الحرب الباردة في تسعينيات **القرن 20** وتحسن العلاقات بين الدول الكبرى
- دور الرأي العام العالمي وضغطه على الرؤساء وصانعي السياسات الخارجية وبخاصة السياسات التسليحية
- دور العلماء والمفكرين في توعية الرأي العام وتحذير المسؤولين من العواقب الناجمة عن الزيادة في التسلح

خامسا: الرقابة على التسلح:

حلت مراقبة السلاح **Arms Control** محل نزع السلاح منذ ستينيات **القرن 20**، حيث أغنت التعاون والشراكة الدولية حول الحد من السباق نحو التسلح، وتقليل احتمالات اللجوء إلى الحرب، وقد تم توقيع عدد من المعاهدات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، مثل: معاهدة سالت **1** و**2** وستارت **1** و**2** وغيرها من المعاهدات. لكن، يبدو أن العالم يشهد حمى السباق نحو التسلح أكثر من التعاون من أجل نزع الأسلحة النووية، لاسيما في الهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران.

سادسا: العلاقة بين نزع السلاح والتنمية:

تتجلى هذه العلاقة في كون استمرار سباق التسلح العالمي والتنمية، يتنافسان على ذات الموارد المحدودة على المستويين المحلي والدولي، وأن تخصيص موارد هائلة للإنفاق على التسليح "يؤثر بدرجة كبيرة على التنمية ويعرقلها، مما جعل منظمة الأمم المتحدة تنتبه إلى الأمر، وتعقد مؤتمرا دوليا ما بين **11** و**14** سبتمبر سنة **1987**، تحت عنوان "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" والذي شاركت فيه **150 دولة**"[1] وقد أسفرت نتائج المؤتمر عن ما يلي:

- تعهد الدول المشاركة بإقامة السلم والأمن الدوليين، وتوطيد ذلك بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسلح

[1] مبروك غضبان: مرجع سابق، ص ص 303- 304.

- تصميم الدول على استخدام الجهاز الدولي لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب والمجتمعات
- أن نزع السلاح والتنمية هما من أكثر التحديات الدولية
- أن سباق التسلح لا يمتص فقط نسبة كبيرة من موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية، وإنما يؤثر على التدفق الدولي للتجارة والمال والتكنولوجيا
- أن السباق نحو التسلح يعيق عملية بناء الثقة بين الدول
- يمكن لنزع السلاح المساعدة في عملية التنمية ليس فقط بالإفراج عن موارد إضافية، وإنما أيضا بالتأثير في العالم، إذ يمكن أن يهيأ ظروفا تفضي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي المنصف، والسعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
- إن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، التدخل الأجنبي، العدوان المسلح، الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، سياسة الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري، انتهاك السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية والاعتماد على حق الدول في تقرير مصيرها، وفي سعيها نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، تشكل كلها مظاهرا لتهديد السلم والأمن الدوليين
- يمثل المستوى الحالي للإنفاق العسكري العالمي نسبة **6%** من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، بما يعادل من **4** إلى **5 أمثال** ما كان عليه عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي **20 مرة** أكثر مما يخصص للمساعدات الإنسانية المقدمة للدول النامية
- أن هذا الإنفاق يمثل قرابة **ربع 1/4** الإنفاق العالمي على جميع أنواع البحث والتطوير
- إن استخدام الموارد للأغراض العسكرية يعني خفض الموارد المتوفرة للقطاع المدني، وهذا يؤدي إلى عدم توفير أسس الإنتاج الصناعي في المستقبل
- وجود عدد من الدول المتقدمة يسيطر على تصدير الأسلحة مقابل عدد كبير من الدول النامية يستأثر بحصة كبيرة من واردات الأسلحة، هذه المفارقة خلفت آثارا سلبية على التنمية، بحيث تجاوزت مبيعات الأسلحة الفوائد التجارية المباشرة للمورد والفوائد الأمنية للدول المتلقية

لا شك أن هنالك علاقة جدلية بين التسلح والتنمية، فوجود أحدهما ينفي وجود الآخر، كما توجد علاقة تكامل بين نزع السلاح والتنمية، فنزع السلاح يعني تدعيم التنمية، لأن نزع السلاح يعني توفير الموارد التي يمكن توجيهها للمجال التنموي في أبعاده المختلفة، خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

فحسب معطيات معهد **ستوكهولم Stockholm** لأبحاث السلام الدولي، فقد شهدت الفترة ما بين **1989-2006** ارتفاعا كبيرا جدا وغير مسبوق له من حيث النفقات العسكرية، وذلك على مستوى جميع دول العالم، وكان السباق الأكبر -طبعا- للولايات المتحدة الأمريكية، إذ شكل الإنفاق العسكري فيها قرابة نصف مجموع الإنفاق العسكري على مستوى العالم ككل، وقدر ذلك الإنفاق العسكري بنحو **1464 مليار دولار** في سنة **2008** وحدها، وقد شكل كل ذلك قرابة **2،4%** من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو **217 دولارا** لكل فرد.

ولا تقتصر معدلات الارتفاع الكبيرة هذه في الإنفاق العسكري على الدول الكبرى والمتقدمة فقط، بل إن دولا كثيرة نامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تنفق أيضا قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية، على اقتناء هذه الأسلحة، وذلك بدواعي حماية الأمن الوطني لها، ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة عليها، وبسبب النزاعات الداخلية والإقليمية وغيرها، وتشير الوقائع والمعطيات المتوافرة إلى إن هذه الدول قد أهدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة جدا على التسلح، حيث كان من الممكن أن توجهها لمواجهة التخلف والفقر، وأيضا لتحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها[1].

سابعا: معوقات نزع السلاح:

هنالك عراقيل تحول دون نزع السلاح أو الحد من استخدامه، نذكر منها:

- قيام النظام الدولي الحالي على أساس التوازن بين القوتين العظيمتين أو تعدد القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية (القوى الخمسة الكبرى لمجلس الأمن)
- عدم استجابة النظام الدولي الحالي لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحسين أمنها الخاص
- سيطرة مجموعة من الدول على إنتاج وتجارة وتصدير السلاح وما يتبع ذلك من ارتباط مصالحها الاقتصادية بسباق التسلح[2].
- وجود صعوبات فنية تتعلق بالرقابة على التسلح، فكثير من الدول ترفض لجان التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأنها تقع تحت هيمنة ووصاية القوى العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] حيدر الجراح: **التنمية بديلا عن جنون الإنفاق العسكري**، http://shrsc.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/06.
[2] مبروك غضبان: مرجع سابق، ص 307.

المراجع:

1- حسين محمد الظاهر: **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية- صنعاء، العدد: 48، 1992

2- حيدر الجراح: **التنمية بديلا عن جنون الإنفاق العسكري**، http://shrsc.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/06

3- رفعت سيد أحمد: **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية- تونس، العدد: 35، 1984

4- عادل أحمد الطائي: **النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار**، دار واسط- بغداد، 1982.

5- عبد الخالق عبد الله: **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1989

6- عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية ج1**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 1979

7- لخميسي شيبي: **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية- القاهرة، 2009، الرابط: http://hamdoucheriad.yolasite.com

8- مبروك غضبان: **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم- عنابة، 2007

9- وصفي عقيل وآخرون: **مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، مجلة دراسات وعلوم اجتماعية، أوت 2020، ص5، الرابط: https://www.researchgate.net/publication/343837067

10- «Armament». Quoting the Websitem: www.meriam-webster.com. Date of view: 10/01/2019

11- Barry Buzan, **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War**, Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991 , PP,18-19.

12- Kevin Clements, **Toward a Sociology of Security**, Working paper, No.90, July, 1990

13- Vida Bajc, **Sociological Reflection on Security Through Surveillance**, Sociological forum, vo.22, No.3, 2013

14- Zenders. J.P : **Armament and Disarmament in a Changing Security Environment**, retrieved on March 4,2014, From: Zanders_Assimilation-Disarmament_course.

المحاضرة الثالثة:

الإرهاب الإلكتروني

تمهيد:

شكلت ظاهرة الإرهاب قضية دولية خطيرة، استرعت اهتمام جل العلماء والباحثين في حقل العلوم الاجتماعية، بما فيها علم الاجتماع، وذلك لما لها من انعكاسات على البناء الاجتماعي للمجتمع، وتهديد أمنه واستقراره وتماسكه الاجتماعي، ورغم أن الإرهاب قديم قدم التاريخ البشري، إلا أنه في الوقت الحاضر قد اتخذ بعدا جديدا مثيرا للقلق، خصوصا بعد انتشار التنقية الحديثة، واتساع استخدام شبكة الإنترنت بصورة مذهلة، حيث استغلها الإرهابيون على نحو مواز ومماثل لاستغلالها في الأغراض العلمية والتجارية..، مما مكنهم من تنفيذ عمليات دموية مدمرة، بأقل مجهود ودون تمكن الجهات الأمنية من منعهم أو ضبطهم. وضمن هذه المحاضرة سنحاول التعريف بالإرهاب والإرهاب الإلكتروني، عوامل نشأته وتشكله، خصائصه، أهدافه، مظاهره ومخاطره على المجتمع.

أولا: مفهوم الإرهاب والإرهاب الإلكتروني:

الإرهاب لغة: يشير لفظ "إرهاب" إلى معاني الخوف أو التخويف[1]، مصدره "رهب" ويعني في قواميس اللغة العربية الخوف والذعر، كما يشير كذلك إلى الخوف والتعظيم، حين يقال: أصابته الرهبة من الله، فيكون القصد الخوف وفي الوقت نفسه التعظيم والإجلال. فيما يعني الإرهاب في اللغات الأجنبية القديمة، مثل اليونانية: "حركة من الجسد تفزع الآخرين"[2].

أما اصطلاحا: فإن مفردة "إرهاب" تستخدم للإشارة إلى استعمال وسائل قادرة على خلق خطر عام، أو وجود أفعال معينة تتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة للمجتمع. يعرف **الإرهاب Terror** على أنه:"الطرائق والأساليب التي تحاول بها مجموعة منظمة، أو فئة، أو حزب، تحقيق أهدافها عن طريق عن طريق استخدام آليات العنف والقوة والقسوة، وتوجهها ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو ممثلي السلطة ممن يعارضون أهداف الجماعة"[3]. وبذا، فإن مفهوم الإرهاب يشير إلى منهج أو طريقة عمل مباشر، يرمي إلى إثارة الرهبة والرعب، وبمعنى آخر إيجاد مناخ من الخوف والهلع بين فئات المجتمع.

وبالنسبة للاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب فقد عرفت الإرهاب بأنه:" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، من أجل إلقاء

---

[1] عبد العاطي أحمد الصياد: **الإرهاب والعولمة**، ط1، مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، 2002، ص 14.

[2] عبد الرحيم صدق: **الإرهاب السياسي والقانون الجنائي**، دار النهضة العربية- القاهرة، 1985، ص81.

[3] إبراهيم الحيدري: **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، دار الساقي- بيروت، 2015، ص 31.

الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذاء أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالمرافق العامة أو الخاصة أو تعريض الموارد الوطنية للخطر"[1].

هذا، ويعرف **الإرهاب الإلكتروني Cyber Terrorism** بأنه:"العدوان أو التخويف أو التهديد المادي أو المعنوي، الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان، في دينه أو نفسه أو عرضه أو ماله أو عقله بغير حق، باستخدام الموارد المعلوماتية والوسائل الالكترونية، بشتى صنوف العدوان وصور الفساد".

ويمكن تعريفه أيضا بأنه "هجمات غير مشروعة أو تهديدات بهجمات ضد الحواسيب أو الشبكات أو المعلومات المخزنة إلكترونيا، توجه من أجل الانتقام أو ابتزاز أو إجبار أو التأثير في الحكومات أو الشعوب أو المجتمع الدولي بأسره، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية معينة، وبالتالي فلكي ينعت فرد ما بأنه إرهابي على الإنترنت، وليس مخترقا فقط، فلابد أن تؤدي الهجمات التي يشنها إلى عنف ضد الأفراد أو الممتلكات، أو على الأقل أن تحدث أذى كافيا من أجل نشر الخوف والرعب"[2].

استخدم مصطلح الإرهاب الإلكتروني فترة **الثمانينات** من القرن العشرين، على يد **باري كولين Barry Collin** والذي خلص إلى صعوبة وضع تعريف شامل للإرهاب التكنولوجي، ولكنه تبنى تعريفا للإرهاب الإلكتروني مقتضاه؛ بأنه:"هجمة إلكترونية غرضها تهديد الحكومات أو العدوان عليها، سعيا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية، وأن الهجمة يجب أن تكون ذات أثر مدمر وتخريبي مكافئ للأفعال المادية للإرهاب"[3].

فيما يعرفه **جيمس لويس James Lewiss** على أنه:"استخدام أدوات شبكات الحاسوب في تدمير أو تعطيل البنى التحتية الوطنية المهمة، مثل: الطاقة والنقل والعمليات الحكومية، أو بهدف ترهيب حكومة ما أو مدنيين"[4]. وعليه، فالإرهاب الإلكتروني يعتمد على استخدام الإمكانيات العلمية والتقنية، واستغلال وسائل الاتصالات والشبكات المعلوماتية، من أجل تخويف وترويع الآخرين، وإلحاق الضرر بهم، أو تهديدهم.

---

[1] الإرهاب الإلكتروني: https://repository.najah.edu ، تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/17، ص 4.

[2] هشام بشير : **الإرهاب الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات**، https://araa.sa تاريخ النشر: 2012/01/01، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/22.

[3] أحمد ناصر أبو السعود: **الإرهاب الإلكتروني**، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/17.

[4] المرجع السابق.

ثانيا: عوامل نشأة وتشكل الإرهاب الإلكتروني:

تختلف عوامل وأسباب ودوافع نشأة الإرهاب الإلكتروني، وتشكل تنظيمه، بحسب اختلاف الاتجاهات السياسية والفكرية والعقائدية، وكذا الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل جماعة إرهابية، وإن كانت تشترك جميعها في استخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في تحقيق أغراضها ومآربها التدميرية. ويمكن إيجاز تلك العوامل والأسباب فيما يلي:[1]

1- أسباب شخصية:

- افتقاد الفرد لأهمية دوره في الأسرة والمجتمع، وفشله في الحياة الأسرية، مما يؤدي إلى اكتساب بعض الصفات السيئة، ومن ضمنها عدم الشعور بالانتماء والولاء للوطن.
- الرغبة في الظهور وحب الشهرة، حتى وإن كان الفرد غير مؤهلا علميا أو إيديولوجيا، فيبحث عما يؤهله باطلا، وإن كان بالعدوان والتخريب والتدمير.
- نقمة الفرد على المجتمع الذي يعيش فيه، نتيجة للظلم وإهدار الحقوق.

2- دوافع فكرية:

- الجهل بالمقاصد الدينية (الشريعة الإسلامية في المجتمعات التي تدين بالإسلام) والمتمثل بالظن لا باليقين والتثبت، والفهم الخاطئ للدين، وتفسيره الخاطئ، والجهل بقواعد الدين الحنيف وآدابه وسلوكه.
- الانقسامات الفكرية المختلفة بين التيارات المتنوعة والمتعددة.
- التطرف وهو أمر بالغ الخطورة في أي مجال من المجالات وخاصة المجالات الفكرية.

3- عوامل سياسية:

- غياب العدالة الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الثروة الوطنية، والتفاوت في توزيع الخدمات والمرافق العامة، والتقصير في أمور الرعية.
- معاناة بعض المجتمعات والشعوب الدولية من الظلم والاضطهاد، والسيطرة الاستعمارية، وسلب الأموال وخرق القوانين والمواثيق الدولية، مما يدفع العديد من الجماعات فيها إلى التشدد والتطرف.

[1] الإرهاب الإلكتروني، مرجع سابق.

ثالثا: خصائص الإرهاب الإلكتروني:

يتميز الإرهاب الإلكتروني بعدة خصائص وسمات، يمكن القول بأنها تشترك في مجملها والجريمة الإلكترونية، أو بالأحرى نمط من أنماطها، نوردها على التوالي:

- **سهولة ارتكاب جرائمه:** إن الإرهاب الإلكتروني لا يحتاج عند ارتكابه إلى العنف والقوة، بل يتطلب حاسب آلي متصل بالشبكة المعلوماتية، ومزود ببعض البرامج اللازمة، ولذلك يعرف هذا النمط من الجرائم بـ"الجرائم الناعمة".
- **الإرهاب الإلكتروني من الجرائم العابرة للحدود:** يتميز الإرهاب الإلكتروني بأنه جريمة إرهابية متعدية الحدود، وعابرة للدول والقارات، وغير خاضعة لنطاق إقليمي محدود.
- **صعوبة الإثبات:** تعود صعوبة اكتشاف جرائم الإرهاب الإلكتروني، إلى نقص الخبرة لدى بعض الأجهزة الأمنية والقضائية، في التعامل مع مثل هذه الجرائم، نظرا لسرعة غياب الدليل الرقمي، وسهولة إتلافه وتدميره.
- يتميز الإرهاب الإلكتروني بتعدد الأطراف المتعاونة في ارتكاب الجريمة، بحيث يمكن أن تكون داخل النطاق الجغرافي نفسه أو من خارجه.
- إن الإرهابي الإلكتروني، يكون –عادة– من ذوي الاختصاص في مجال تقنية المعلومات، أو ممن لديه على الأقل قدر من المعرفة والخبرة في التعامل مع الحاسب الآلي، والشبكة المعلوماتية.

رابعا: أهداف الإرهاب الإلكتروني:

يسعى الإرهاب الإلكتروني إلى تحقيق جمله من الأهداف غير المشروعة، يمكن بيان أبرزها كما يلي:[1]

- نشر الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات الاجتماعية والمجتمعات المختلفة، والإخلال بالأمن العام وزعزعة الطمأنينة.
- إلحاق الضرر بالبنية التحتية المعلوماتية وتدميرها، والإضرار بوسائل الاتصالات وتقنية المعلومات، أو بالأموال والمنشآت العامة والخاصة.
- جمع الأموال اللازمة لتمويل العمليات الإرهابية، إما عن طريق الابتزاز أو اختراق الحسابات وبطاقات الائتمان والمواقع البنكية أو النصب والاحتيال (شركات وهمية).

[1] الإرهاب الإلكتروني، مرجع سابق.

- بلوغ السلطة والتحكم في مصير ومستقبل الحكومات والمجتمعات تباعا.
- مضايقة المواقع الحكومية والرسمية واختراقها والتجسس عليها، لغرض الضغط عليها، والانصياع لمخططاتها وبالتالي السيطرة عليها.

خامسا: مظاهر الإرهاب الإلكتروني ومخاطره على المجتمع:

يمكن حصر مظاهر الإرهاب الإلكتروني ومخاطره على النحو التالي:[1]

1- تبادل المعلومات الإرهابية ونشرها من خلال الشبكة المعلوماتية

يصعب في الواقع التقاء الإرهابيين والمجرمين في مكان معين لتعلم طرق الإجرام والإرهاب، وتبادل الأفكار والمعلومات، إلا أنه يصبح أكثر سهولة عن طريق الشبكات المعلوماتية، إذ يمكن أن يلتق عدة أعضاء في أماكن متعددة، وفي زمن معين، ويتبادلون الخطط والاستراتيجيات مع بعضهم عبر الشبكة المعلوماتية، كما يمكن أن يجمعوا لهم أتباعا، عبر نشر أفكارهم ومبادئهم بوساطة المواقع والمنتديات، وغرف الحوار الالكتروني.

وعلى الرغم من أن البريد الالكتروني **E-mail** قد أصبح من أكثر الوسائل استخداما في مختلف القطاعات، وبخاصة قطاع الأعمال، لكونه أكثر سهولة وأمنا وسرعة لإيصال الرسائل، إلا أنه يعد من أعظم الوسائل المستخدمة في الإرهاب الإلكتروني، وذلك من خلال استخدام البريد الالكتروني في التواصل بين الإرهابيين، وتبادل المعلومات فيما بينهم، بل إن كثيرا من العمليات الإرهابية التي وقعت في الآونة الأخيرة، كان البريد الالكتروني فيها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات، وتناقلها بين القائمين بالعمليات الإرهابية والمخططين لها[2]، ويقوم الإرهابيون كذلك باحتلال البريد الالكتروني، والاستفادة منه في نشر أفكارهم والترويج لها، والسعي لتكثير الأتباع والمتعاطفين معهم، عبر الرسائل الالكترونية.

فمن خلال الشبكة المعلوماتية، تستطيع المنظمات والجماعات الإرهابية نشر أفكارها المتطرفة، والدعوة لمبادئها المنحرفة، والسيطرة على أفكار وعواطف الأفراد واستغلال معاناتهم، من أجل تحقيق أغراضهم غير المشروعة، والتي تتعارض مع مصلحة المجتمع. هذا، ويستخدم الإرهابيون الشبكة العالمية للمعلومات الإنترنت بشكل يومي، لنشر أفكارهم الهدامة، ولتحقيق أهدافهم السيئة، ومن الممكن إبراز أهم استخداماتهم للشبكة فيما يلي:

---

[1] المرجع السابق.

[2] عبد الرحمن بن عبد الله السند: **وسائل الإرهاب الإلكتروني: حكمها في الإسلام وطرق مكافحتها**، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، 2004، ص9.

2- الاتصال والتخفي:

تستخدم الجماعات والمنظمات الإرهابية المختلفة الشبكة العالمية للمعلومات، في الاتصال والتنسيق فيما بينها، نظرا لقلة تكاليف الاتصال باستخدام الشبكة، مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى (التقليدية)، كما توفر الشبكة المعلوماتية للإرهابيين فرصة ثمينة للتخفي، وذلك عن طريق البريد الالكتروني أو المواقع والمنتديات وغرف الحوار الالكتروني، حيث توضع رسائل مشفرة غير ملفتة للانتباه، وبذا لا يضطر الإرهابي للإفصاح عن هويته، كما أنها لا تترك أثرا واضحا، يمكن أن يدل عليه.

3- جمع المعلومات الإرهابية:

تمتاز الشبكة المعلوماتية بوفرة المعلومات الموجودة فيها، كما أنها تعتبر موسوعة إلكترونية شاملة متعددة الثقافات، ومتنوعة المصادر وغنية بالمعلومات الحساسة، التي يسعى الإرهابيون للحصول عليها، كمواقع المنشآت النووية، ومصادر توليد الطاقة، وأماكن القيادة والسيطرة والاتصالات، ومواعيد الرحلات الجوية والمعلومات المختصة بسبل مكافحة الإرهاب؛ نظرا لما تحتويه من معلومات تفصيلية، مدعمة بالصور الضوئية.

4- التخطيط والتنسيق للعمليات الإرهابية:

تتسم العمليات الإرهابية بالتعقيد والصعوبة، وهي لذلك تحتاج إلى تخطيط محكم وتنسيق شامل، وتعتبر الشبكة العالمية للمعلومات وسيلة اتصال بالغة الأهمية بالنسبة للجماعات الإرهابية، حيث تتيح لهم حرية التخطيط الدقيق، والتنسيق الشامل لشن هجمات إرهابية محددة في جو مريح، بعيدا عن أجهزة الرقابة، مما يسهل على الإرهابيين ترتيب تحركاتهم، وتحديد أوقات هجماتهم.

5- الحصول على التمويل:

يمكن للجماعات الإرهابية تمويل نفسها، من خلال الشبكة المعلوماتية العالمية، عن طريق الاستعانة ببيانات إحصائية منتقاة من المعلومات الشخصية، التي يدخلها المستخدمون على الشبكة المعلوماتية، من خلال الاستفسارات والاستطلاعات الموجودة على المواقع الالكترونية، حيث يقوم الإرهابيون بالتعرف على الأفراد ذوي المشاعر الرقيقة والقلوب الرحيمة، ومن ثم استجداؤهم بدفع تبرعات مالية لأشخاص اعتباريين، يكونون واجهة لهؤلاء الإرهابيين، ويتم ذلك بواسطة رسائل البريد الالكتروني أو من خلال مساحات الحوار الالكترونية، بطريقة ذكية وأسلوب مخادع، بحيث لا يشك المتبرع بأنه سيساعد إحدى التنظيمات الإرهابية.

6- التعبئة وتجنيد الإرهابيين:

تستخدم الجماعات والمنظمات الإرهابية الشبكة المعلوماتية العالمية، في نشر ثقافة الإرهاب والترويج لها، وبث الأفكار والفلسفات التي تنادي بذلك، كما تسعى جاهدة إلى توفير أكبر عدد ممكن من الراغبين في تبني أفكارها ومبادئها، ومن خلال الشبكة المعلوماتية تقوم التنظيمات الإرهابية بتكوين قاعدة فكرية، لمن لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية، مما يوفر لديها قاعدة ممن تجمعهم نفس الأفكار والتوجهات، فيسهل تجنيدهم لتنفيذ عمليات إرهابية في المستقبل.

إن استقدام عناصر جديدة داخل التنظيمات الإرهابية، يحافظ على بقائها واستمرارها، لذا فإن الإرهابيين يقومون باستغلال تعاطف بعض أفراد المجتمع مع قضاياهم، فيجتذبونهم بأسلوب عاطفي، وعبارات حماسية براقة، وذلك من خلال غرف الحوار والمنتديات والمواقع الالكترونية. إذ تبين دراسات توصل إليها الخبير في "قضايا الإرهاب الرقمي" **جيف باردين J. Bardin** والذي خلص أن **داعش** يجند شهريا أكثر من **3400 منخرطا** عبر حملات إلكترونية شديدة التنسيق، وأن هؤلاء المجندين حسب **باردين** هم مقاتلون قادرون على القيام بأي أنشطة إجرامية مسلحة، دون أن تتمكن أكثر الدول تقدما من تتبعها، وذلك عن طريق نشاطها عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة، مثل: **فيسبوك، تويتر، إنستاجرام** و**الواتس آب**[1].

7- التدريب الإرهابي الالكتروني:

تحتاج العمليات الإرهابية إلى تدريب خاص، ويعد التدريب من أهم هواجس التنظيمات الإرهابية، وقد أنشئت معسكرات تدريبية سرية كما ظهر بعضها في وسائل الإعلام، لكن مشكلة معسكرات التدريب الإرهابية أنها دائما معرضة للخطر، ويمكن اكتشافها ومداهمتها في أي وقت، لذا فإن الشبكة المعلوماتية بما تحتويه من خدمات ومميزات، غدت الوسيلة المهمة للتدريب والتخطيط والتنفيذ ،كما قامت بعض الجماعات الإرهابية بإنتاج أدلة إرشادية للعمليات الإرهابية، وهذه الأدلة يمكن نشرها عبر الشبكة المعلوماتية، لتصل إلى الإرهابيين في مختلف أنحاء العالم، وغني عن البيان ما تشتمل عليه الشبكة المعلوماتية من كم هائل من المواقع والمنتديات والصفحات التي تحتوي على كتيبات وإرشادات، تبين كيفية تصنيع القنابل والمتفجرات، والمواد الحارقة والأسلحة.

---

[1] إسلام بن عيسى الحسامي العبادي، **الإرهاب الإلكتروني**،2021، ص ص 7-8 (بتصرف)، الرابط:
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-pdf-1628162736

8- إصدار البيانات الالكترونية:

تقوم المنظمات الإرهابية باستخدام الشبكات المعلوماتية، في نشر بياناتها الإرهابية المختلفة، وذلك عن طريق المواقع الإلكترونية أو بواسطة رسائل البريد الالكتروني أو من خلال منتديات الحوار وساحاته، وقد ساعدت القنوات الفضائية التي تسارع في الحصول على مثل هذه البيانات الإرهابية، في نشرها وبشكل غير مباشر عبر وسائل الإعلام، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة انتشار تلك البيانات ووصولها إلى مختلف شرائح المجتمع. وتأخذ البيانات الصادرة من قبل التنظيمات الإرهابية اتجاهات متنوعة، فتارة ترسم أهدافا وخططا عامة للتنظيم الإرهابي، وأحيانا تكون للتهديد والوعيد لشن هجمات إرهابية معينة، في حين تصدر معلنة عن تبني تنفيذ عمليات إرهابية محددة، كما تصدر تارة أخرى بالنفي أو التعليق على أخبار وتصريحات صادرة من جهات أخرى.

9- إنشاء المواقع الإرهابية الإلكترونية:

يقوم الإرهابيون بإنشاء وتصميم مواقع لهم على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)، لبث أفكارهم الضالة والدعوة إلى مبادئهم المنحرفة ولإبراز قوة التنظيم الإرهابي، وللتعبئة الفكرية وتجنيد إرهابيين جدد، ولإعطاء التعليمات والتلقين الالكتروني، وللتدريب الالكتروني من خلال تعليم الطرق والوسائل التي تساعد على القيام بشن هجمات إرهابية، فقد أنشأت مواقع إرهابية إلكترونية لبيان كيفية صناعة القنابل والمتفجرات والأسلحة الكيماوية الفتاكة، ولشرح طرق اختراق البريد الإلكتروني، وكيفية اختراق وتدمير المواقع الالكترونية، والولوج إلى المواقع المحجوبة، ولتعليم طرق نشر الفيروسات ونحو ذلك.

والموقع عبارة عن معلومات مخزنة بشكل صفحات، وكل صفحة تشتمل على معلومات معينة، تشكلت بواسطة مصمم الصفحة، باستعمال مجموعة من الرموز تسمى لغة تحديد النص الأفضل (hyber text mark up language html) ولأجل رؤية هذه الصفحات يتم طلب استعراض شبكة المعلومات العالمية (www browser) ويقوم بحل رموز (html) وإصدار التعليمات لإظهار الصفحات المكتوبة[1] وإذا كان الحصول على مواقع افتراضية أو وسائل إعلامية كالقنوات التلفزيونية والإذاعية صعبا بالنسبة للإرهابيين فإن إنشاء مواقع خاصة بهم على الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت، لخدمة أهدافهم وترويج أفكارهم الضالة أصبح سهلا وممكنا، ولذا فإن معظم التنظيمات الإرهابية لها مواقع الكترونية، وهي بمثابة المقر الافتراضي لها.

[1] سايمون كولن: **التجارة على الانترنت**، ترجمة: يحي مصلح، بيت الأفكار الدولية بأمريكا، 1999، ص26.

إن الوجود الإرهابي النشط على الشبكة المعلوماتية، متنوع ومراوغ بصورة كبيرة، فإذا ظهر موقع إرهابي اليوم فسرعان ما يغير عنوانه الإلكتروني غدا، ثم يختفي ليظهر مرة أخرى بشكل جديد وتصميم مغاير وعنوان الكتروني مختلف، بل تجد لبعض المنظمات الإرهابية آلاف المواقع، حتى تضمن انتشارا أوسع، وحتى لو تم منع الدخول على بعض هذه المواقع، أو تعرضت بعضها للتدمير تبقى المواقع الأخرى، ويمكن الوصول إليها، ومن الأمثلة على بعض المواقع الالكترونية، التي قامت بإنشائها وتصميمها بعض التنظيمات الإرهابية، ما يأتي:

- **موقع النداء:** وهو الموقع الرسمي لتنظيم القاعدة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، ومن خلاله تصدر البيانات الإعلامية للقاعدة.
- **ذروة السنام:** وهي صحيفة إلكترونية دورية للقسم الإعلامي لتنظيم القاعدة[1].
- **صوت الجهاد:** وهي مجلة نصف شهرية، يصدرها ما يسمى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتتضمن مجموعة من البيانات والحوارات مع قادة التنظيم ومنظريه.
- **البتار:** وهي مجلة عسكرية إلكترونية متخصصة، تصدر عن تنظيم القاعدة، وتختص بالمعلومات العسكرية والميدانية والتجنيد.

وقد وجد الإرهابيون غايتهم في تلك الموارد المعلوماتية والوسائل الالكترونية، التي جلبتها حضارة التقنية في عصر المعلومات، فأصبح للمنظمات العديد من المواقع على الشبكة العالمية للمعلومات، وصارت تلك المواقع من أبرز مظاهر وأشكال الإرهاب الإلكتروني.

10- تدمير المواقع والبيانات الالكترونية والنظم المعلوماتية:

يقصد بتدمير المواقع "الدخول غير المشروع على نقطة ارتباط أساسية أو فرعية متصلة بالإنترنت، وذلك من خلال **نظام آلي Server–PC** أو مجموعة نظم مترابطة شبكيا **Intranet** بهدف تخريب نقطة الاتصال أو النظام"[2].

حيث تقوم التنظيمات الإرهابية بشن هجمات إرهابية إلكترونية، من خلال الشبكة المعلوماتية؛ بقصد تدمير المواقع والبيانات الإلكترونية والنظم المعلوماتية، وإلحاق الضرر بالبنية المعلوماتية التحتية وتدميرها، وتستهدف الهجمات الإرهابية في عصر المعلومات ثلاثة أهداف أساسية غالبا، وهي الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية، وفي عصر ثورة المعلومات تجد الأهداف الثلاثة نفسها وعلى رأسها

[1] أيسر محمد عطية: **دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة وطرق مواجهتها**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية- عمان، أيام 02-2014/09/04، ص18.

[2] عبد الرحمن بن عبد الله السند : مرجع سابق، ص16.

مراكز القيادة والتحكم العسكرية، ثم مؤسسات المنافع كمؤسسات الكهرباء والمياه، ومن ثم تأتي المصارف والأسواق المالية؛ وذلك لإخضاع إرادة الشعوب والمجتمعات الدولية.

إن عملية الاختراق الإلكتروني تتم عن طريق تسريب البيانات الرئيسة والرموز الخاصة ببرامج شبكة الإنترنت، وهي عملية تتم من أي مكان في العالم دون الحاجة إلى وجود المخترق في الدولة التي يتم اختراق مواقعها، فالبعد الجغرافي لا أهمية له في الحد من الاختراقات المعلوماتية، ولا تزال نسبة كبيرة من الاختراقات لم تكتشف بعد، بسبب التعقيد الذي يتصف به نظم تشغيل الحاسب الآلي[1] والشبكات المعلوماتية.

ومن الممكن تصور هجوم إلكتروني على أحد المواقع الإلكترونية، بقصد تدميرها وشلها عن العمل، حيث يمكن أن يقوم الإرهابيون بشن هجوم مدمر لإغلاق المواقع الحيوية على الشبكات المعلوماتية، وإلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، ومحطات توليد الطاقة والماء، ومواقع الأسواق المالية، بحيث يؤدي توقفها عن العمل إلى تحقيق آثار تدميرية، تفوق ما تحدثه القنابل والمتفجرات من آثار.

ومن الوسائل المستخدمة حاليا لتدمير المواقع، ضخ مئات الآلاف من **الرسائل الالكترونية E-mails** من جهاز الحاسوب الخاص بالمدمر إلى الموقع المستهدف؛ للتأثير على السعة التخزينية للموقع، فتشكل هذه الكمية الهائلة من الوسائل المستخدمة الإلكترونية ضغطا، يؤدي في النهاية إلى تفجير الموقع العامل على الشبكة، وتشتيت البيانات والمعلومات المخزنة في الموقع، فتنتقل إلى جهاز المعتدي أو تمكنه من حرية التجول في الموقع المستهدف بسهولة ويسر، والحصول على كل ما يحتاجه من أرقام ومعلومات وبيانات خاصة بالموقع المعتدى عليه، وتعد الفيروسات من أخطر آفات الشبكة المعلوماتية، والفيروس عبارة عن برنامج حاسوبي يلحق ضررا بنظام المعلومات والبيانات، وله القدرة على التضاعف والانتشار والانتقال من جهاز إلى آخر.

11- التهديد والترويع الالكتروني:

تقوم المنظمات والجماعات الإرهابية بالتهديد عبر وسائل الاتصالات، ومن خلال الشبكة العالمية للمعلومات، وتتعدد أساليب التهديد وتتنوع طرقه؛ وذلك من أجل نشر الخوف والرعب بين الأفراد والدول والشعوب، محاولة الضغط عليهم للرضوخ لأهدافها من ناحية، ومن أجل الحصول على التمويل المالي لإبراز قوتها من ناحية أخرى. وقد يلجأ الإرهابي الإلكتروني إلى التهديد وترويع الآخرين، عن طريق

[1] موزة المزروعي: **الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نواجهه**، مجلة آفاق اقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد: 09، سبتمبر 2000، ص 54

الاتصالات والشبكات المعلوماتية؛ بغية تحقيق النتيجة الإجرامية المرجوة، ومن الطرق التي تستخدمها الجماعات الإرهابية للتهديد والترويع الالكتروني: إرسال **الرسائل الإلكترونية E-mails** المتضمنة للتهديد وكذلك التهديد عن طريق المواقع والمنتديات، وغرف الحوار والدردشة الإلكترونية.

وتتعدد الأساليب الإرهابية في التهديد، فتارة يكون التهديد باغتيال الشخصيات السياسية البارزة في المجتمع، وتارة يكون التهديد بالقيام بتفجير منشآت عمومية وطنية، ويكون تارة أخرى بنشر فيروسات من أجل إلحاق الضرر والدمار بالشبكات المعلوماتية والأنظمة الإلكترونية، كما يكون التهديد أيضا بتدمير البنية التحتية المعلوماتية ونحو ذلك.

12- التجسس الالكتروني:

يقوم الإرهابيون بالتجسس على الأفراد أو الدول أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات الدولية أو الوطنية، ويتميز التجسس الإلكتروني بالطريقة العصرية المتمثلة في استخدام الموارد المعلوماتية، والأنظمة الإلكترونية التي جلبتها حضارة التقنية في عصر المعلومات، وتستهدف عمليات التجسس الإرهابي في عصر المعلومات ثلاثة أهداف رئيسية وهي: التجسس العسكري والتجسس السياسي والتجسس الاقتصادي. وفي عصر المعلومات ومع وجود وسائل التقنية الحديثة، فإن حدود الدولة مستباحة بأقمار التجسس والبث الفضائي، وقد تحولت وسائل التجسس من الطرق التقليدية إلى الطرق الإلكترونية خاصة مع ظهور الشبكات المعلوماتية وانتشارها عالميا، ومع توسع التجارة الإلكترونية عبر الشبكة العالمية للمعلومات، تحولت مصادر المعلومات التجارية إلى أهداف للتجسس الاقتصادي.

إن محاولة اختراق الشبكات والمعلومات والمواقع الإلكترونية من قبل العابثين من **مخترقي الأنظمة المعلوماتية Hackers** لا يعد إرهابا، فمخاطر هؤلاء محدودة وتقتصر غالبا على العبث أو إتلاف المحتويات، والتي يمكن التغلب عليها باستعادة نسخة أخرى مخزنة في موقع آمن، ويكمن الخطر في عمليات التجسس التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية، وأجهزة الاستخبارات المختلفة من أجل الحصول على أسرار ومعلومات الدولة، ومن ثم إفشائها لدول أخرى معادية، أو استغلالها بما يضر المصلحة العامة والوحدة الوطنية للدولة.

وتتم عملية إرسال نظم التجسس الإلكتروني بعدة طرق، ومن أشهرها البريد الالكتروني، حيث يقوم الضحية بفتح المرفقات المرسلة ضمن رسالة غير معروفة المصدر، وهناك طرق أخرى لزرع أحصنة طروادة، وكذلك عن طريق إنزال بعض البرامج من أحد المواقع غير الموثوق بها. وتتجلى الخطورة في

ضعف الوسائل الأمنية المستخدمة في حماية الشبكات الخاصة بالمؤسسات والهيئات الحكومية، ولا يمكن حتما الاعتماد على وسائل الحماية، التي تنتجها الشركات الأجنبية، فهي ليست آمنة، ولا يمكن الاطمئنان لها تماما.

وتجدر الإشارة أن الطرق الفنية للتجسس المعلوماتي، سوف تكون أكثر الطرق استخداما في المستقبل من قبل التنظيمات الإرهابية؛ نظرا لأهمية المعلومات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات الحكومية، وخصوصا العسكرية والسياحية والاقتصادية، وهذه المعلومات إذا تعرضت للتجسس ومن ثم الحصول عليها، فسوف يساء استخدامها من أجل الإضرار بمصلحة المجتمع، وكذا العلاقات الدولية.

سادسا: السيناريوهات المحتملة للإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات:

لقد قام خبراء الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي، بوضع أكثر من سيناريو محتمل للهجمات الإرهابية، والتي تم إيداعها في البحوث والدراسات والتقارير التي تعالج هذه المسالة، ويمكن تقسيم هذه السيناريوهات إلى ما يأتي:

- **استهداف النظم العسكرية:** تستهدف هذه النوعية من الهجمات عادة الأهداف العسكرية غير المدنية، والمرتبطة بشبكات المعلومات ويعد هذا السيناريو من أخطر السيناريوهات المحتملة، التي قد تعصف بمجتمعنا المعاصر، وتبدأ المرحلة الأولى من هذا السيناريو باختراق المنظومات الخاصة بالأسلحة الإستراتيجية، ونظم الدفاع الجوي والصواريخ النووية.
- **استهداف محطات توليد الطاقة والماء:** أصبح الاعتماد على شبكات المعلومات وخصوصا في الدول المتقدمة من الوسائل المهمة لإدارة نظم الطاقة الكهربائية، ويمكن للهجمات على مثل هذا النوع من شبكات المعلومات، أن تؤدي إلى نتائج خطيرة، وخصوصا في ظل اعتماد الإنسان المعاصر على الطاقة الكهربائية، فإن شبكات المعلومات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بشبكات الطاقة الكهربائية، تعتبر من الأهداف الأولى، التي قد يستهدفها الإرهاب الإلكتروني.
- **استهداف البنية التحتية الاقتصادية:** أصبح الاعتماد على الشبكات المعلوماتية شبه مطلق في عالم المال والأعمال، مما يجعل هذه الشبكات نظرا لطبيعتها المترابطة وانفتاحها على العالم هدفا مغريا للمجرمين والإرهابيين، ومما يزيد من إغراء الأهداف الاقتصادية والمالية هو أنها تتأثر بشكل ملموس بالانطباعات السائدة والتوقعات والتشكيك في صحة هذه المعلومات،

أو تخريبها بشكل بسيط يمكن أن يؤدي إلى نتائج مدمرة وإضعاف الثقة في النظام الاقتصادي.

- **استهداف نظم المواصلات:** ويتضمن هذا السيناريو اختراق نظم التحكم بخطوط الملاحة الجوية والبرية والبحرية، وإحداث خلل في برامج هبوط الطائرات وإقلاعها؛ مما قد ينجم عنه حصول تصادم فيما بينها، أو تعطيل نظم الهبوط فلا تستطيع الطائرات الوصول إلى مدرج مطار من المطارات، كما يحتمل تمكن قراصنة المعلومات من السيطرة على نظم التحكم بتسيير القطارات، وتغيير مواعيد الانطلاق بحيث تسود الفوضى أو تتصادم هذه القطارات فيما بينها وكذا بالنسبة للسفن والناقلات والغواصات البحرية.
- **استهداف نظم الاتصالات:** ويشمل هذا السيناريو اختراق الشبكات المعلوماتية والشبكة الهاتفية الوطنية، وإيقاف محطات توزيع الخدمة الهاتفية وقد تمارس سلسلة من الهجمات على خطوط الهواتف المحمولة، ومنع الاتصال بين أفراد المجتمع ومؤسساته الحيوية، الأمر الذي ينشر حالة من الرعب والفوضى، وعدم القدرة على متابعة تداعيات الهجمات الإرهابية المعلوماتية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل إن هناك العديد من الأهداف الأخرى، التي يمكن للمجرمين والإرهابيين المتمكنين من خلالها أن يشيعوا الفساد، وينشروا الفوضى، فهناك على سبيل المثال شبكات المعلومات الطبية، والتي يمكن من خلال مهاجمتها واختراقها، ومن ثم التلاعب بها حصول خسائر بشرية، ومن أمثلة ذلك في العالم الغربي ما قام به أحد المجرمين من الدخول إلى سجلات المستشفيات، والتلاعب بملفات المرضى بشكل أدى إلى حقن هؤلاء بأدوية وعلاجات كانت مميتة بالنسبة لهم، وما إلى ذلك مما يمكن أن يحدث آثارا مدمرة على الصعيد الاجتماعي.

سابعا: الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني:

نظرا لما تختص به جرائم الإرهاب الإلكتروني، كان لزاما على كل الدول والمنظمات الدولية الإقليمية، أن تتعاون لمواجهتها، خاصة وأنها أخذت تتزايد ويتسع نطاقها ومخاطرها، بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تمثل أهم الوسائل والأدوات في تنفيذها. وفيما يلي، عرض لمختلف الجهود الإقليمية والدولية في مجابهة والتصدي لخطر الإرهاب الإلكتروني، الذي بات يهدد الأمن والسلم الدوليين.

1- دور الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب الإلكتروني:

يمثل صون الأمن والسلم الدوليين، مقصدا رئيسيا لدى هيئة الأمم المتحدة، وتندرج جرائم الإرهاب الإلكتروني ضمن هذا المقصد، بوصفه انتهاكا وتهديدا لشروط ومقتضيات إشاعة الأمن والسلم الدوليين، فضلا عن كونه اعتداء واضح على حقوق الإنسان. فقد أصدرت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات عبر جمعيتها العامة، التي توضح مدى تصاعد الاهتمام العالمي باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وخطورة استخدامها الضار (غير السلمي). وهو ما سنبرزه على التوالي:

- اتخذت الأمم المتحدة بتاريخ **22 نوفمبر 2002** قرارا بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ضمن سياق الأمن الدولي، وفي السنة نفسها وتحديدا شهر **ديسمبر** اتخذت قرار إرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الإلكتروني[1].
- اعتمدت الدول الأعضاء بتاريخ **08 سبتمبر 2006** إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بمختلف أشكاله، وتنص على "اتخاذ خطوات عملية فرديا وجماعيا، لمنعه ومكافحته، وتشمل تلك الخطوات العملية طائفة واسعة من التدابير، التي تتراوح من تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية، إلى تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب"[2].
- أنشئ في **سبتمبر 2011** مركز الأمم المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

أما بالنسبة لدور مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، فإنه يقع على عاتقه التزام حسب المهام المخولة له في الميثاق أن يتخذ كل ما في وسعه لمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله وأنواعه.

- صدر عن مجلس الأمن عدة قرارات حول مكافحة الإرهاب وأشهر قرار اتخذه مجلس الأمن كان رقم **1373** والذي نص على جملة من التدابير الملزمة للدول أهمها: التزام جميع الدول بتحريم تقديم المساعدة للأنشطة الإرهابية؛ رفض توفير الدعم المالي للإرهابيين والجماعات

---

[1] ناصر العلي: **الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الإلكتروني**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 08، العدد: 01، جانفي 2021، ص37.

[2] إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO5/504/86/PDF/NO550486.pdf?OpenElement

الإرهابية؛ عدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين والجماعات والتنظيمات الإرهابية؛ ضرورة تبادل المعلومات بشأن الجماعات التي تخطط لشن هجمات إرهابية[1]. كما أنشئت لجنة، تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتراقب تنفيذ هذا القرار، وطلب من جميع الدول تقديم تقارير لهذه اللجنة عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار[2].

- اتخذ مجلس الأمن القرار **1535** في مارس **2004** بغية تنشيط اللجنة، والذي ينص على إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بهدف توفير مشورة الخبراء إلى اللجنة، ضمن جميع المجالات التي يتناولها القرار **1373**، وكذلك من أجل تقديم المساعدة التنفيذية للدول، فضلا عن زيادة توثيق التعاون والتنسيق داخل منظومة مؤسسات الأمم المتحدة، وفيما بين الهيئات الإقليمية والحكومية الدولية.

2- دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في التصدي للإرهاب:

تم إنشاء الشبكة الأوروبية للأمن وأمن المعلومات **ENISA** عام **2004**، طبقا للائحة الإتحاد الأوروبي رقم **2004/460**، ومقرها في **هيراكليون Hiraklyun** (مدينة في كريت- اليونان). وضعت هذه المنظمة عددا من الوثائق الأساسية، لأجل مكافحة الإرهاب الإلكتروني، منها دليل تفصيلي لإنشاء مجموعات خاصة بأمن الحواسيب والاستجابة للحوادث، مجموعة عالمية من التدريبات للخدمات للاستجابة للحوادث الحاسوبية، مشروع الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك بالاشتراك والمنظمات التالية: وكالة الدفاع الأوروبية، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، مركز القمر الصناعي للاتحاد الأوروبي، وكذلك **Europol** وهي وكالة تطبيق القانون الأوروبية، وظيفتها حفظ الأمن في أوروبا، وذلك عن طريق مد الدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجالات مكافحة الجرائم الدولية الكبيرة والإرهاب، أما **Eurojust** فإنها تتعاون قضائيا في المسائل الجنائية، إلى جانب الوكالة التنفيذية للتعليم والسمعيات البصرية والثقافة..إلخ. وبذا، تساهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبفضل معرفتها وخبرتها المكتسبة، في مكافحة الإرهاب الإلكتروني، وتحقيق الأمن الدولي.

3- دور جامعة الدول العربية في مواجهة الإرهاب الإلكتروني:

بدأت جامعة الدول العربية تهتم بمسألة مكافحة الإرهاب حينما اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب سنة **1997** "**الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب**". تتجلى مجالات ومقومات هذه الإستراتيجية

[1] ناصر العلي: مرجع سابق، ص38.
[2] أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1437 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001.

في سن سياسات وطنية، تشمل الوقاية وتحديث التشريعات وتعزيز البحث العلمي، لأجل توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني، وتعزيز التعاون العربي– الدولي من خلال المشاركة في المؤتمرات، المساهمة في وضع مدونة دولية لقواعد سلوك الدول في مكافحة الإرهاب[1]. وقد اتفقت الدول العربية في الخطة السادسة لتنفيذ هذه الإستراتيجية في الفترة ما بين **2013–2015** على ما يلي:[2]

- متابعة تنفيذ بنود الإستراتيجية لتحقيق مواجهة فعالة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره؛
- تفعيل دور الرقابة على وسائل الإعلام المختلفة وعلى شبكة الإنترنت من قبل المكتب العربي للإعلام الأمني؛
- بذل جهود مكثفة لمنع استغلال مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الإرهابيين؛
- تنص هذه الإستراتيجية على سن تشريع خاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات بالنسبة للدول التي لا تمتلك مثل هذا التشريع؛
- تنص على المساهمة العربية الفاعلة في الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب، التي تقودها منظمة الأمم المتحدة من خلال تنفيذ ما ورد في إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وضمن إطار الجامعة العربية، تم إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب، نذكر منها: **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** سنة **1998**؛ **الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** سنة **2010**؛ **الاتفاقية العربية المتعلقة بالجرائم المعلوماتية** في السنة نفسها.

[1] ناصر العلي: مرجع سابق، ص40.

[2] جامعة الدول العربية: ورقة مقدمة في الملتقى العلمي "أثر الإرهاب على الأمن والسلم العالمي"، المنعقد بتاريخ: 14-2014/10/16، الرباط- المملكة المغربية، ص3.

المراجع:

1- إبراهيم الحيدري: **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، دار الساقي- بيروت، 2015

2- أحمد ناصر أبو السعود: **الإرهاب الإلكتروني**، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/17

3- إسلام بن عيسى الحسامي العبادي، **الإرهاب الإلكتروني**،2021، ص ص 7-8 (بتصرف)، الرابط:

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-pdf-1628162736

4- أيسر محمد عطية: **دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة وطرق مواجهتها**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية- عمان، أيام 02-2014/09/04

5- سايمون كولن: **التجارة على الإنترنت**، ترجمة: يحي مصلح، بيت الأفكار الدولية بأمريكا، 1999

6- عبد الرحمن بن عبد الله السند: **وسائل الإرهاب الإلكتروني: حكمها في الإسلام وطرق مكافحتها**، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، 2004

7- عبد الرحيم صدق: **الإرهاب السياسي والقانون الجنائي**، دار النهضة العربية- القاهرة، 1985

8- عبد العاطي أحمد الصياد: **الإرهاب والعولمة**، ط1، مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، 2002

9- موزة المزروعي: **الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نواجهه**، مجلة آفاق اقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد: 09، سبتمبر 2000

10- ناصر العلي: **الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الإلكتروني**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 08، العدد: 01، جانفي 2021، ص ص 27-45

11- هشام بشير : **الإرهاب الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات**، https://araa.sa تاريخ النشر: 2012/01/01، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/22

12- الإرهاب الإلكتروني: https://repository.najah.edu، تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/17

13- إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO5/504/86/PDF/NO550486.pdf?OpenElement

14- جامعة الدول العربية: ورقة مقدمة في الملتقى العلمي "أثر الإرهاب على الأمن والسلم العالمي"، المنعقد بتاريخ: 14-2014/10/16، الرباط- المملكة المغربية.

المحاضرة الرابعة:

الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

عرفت ظاهرة الهجرة منذ عصور متقادمة من التاريخ البشري، ولم تمثل مشكلة بالنسبة للدول، إلا بعد تبني نموذج الدولة الحديث، حيث رسمت الحدود وظهرت مفاهيم القومية والوطنية، فخضعت بذلك الهجرة إلى التقنين، بما يخدم مصالح الدول، ولا يؤثر على طبيعة الحياة الاجتماعية والعادية للأفراد (المواطنين). ولما برزت الهوة الاقتصادية والمادية بين المجتمعات، لتميز بين مجموعتين من الدول إحداهما متخلفة تعاني الفقر وتدني مستوى المعيشة والأخرى متقدمة ومزدهرة على جميع الأصعدة والمستويات، الأمر الذي دفع بالعديد من أفراد الدول المتخلفة إلى الهجرة والهروب بذلك من تلك الأوضاع المزرية لمجتمعاتهم، لأجل الظفر بفرص أفضل للحياة، وإن كان بأساليب غير شرعية (غير نظامية). وعليه، ومن هذه المنطلقات سنركز ضمن هذه المحاضرة حول مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أنواعها، العوامل المؤدية إليها، انعكاساتها على الدول المرسلة والمستقبلة، وكذا الاستراتيجيات الدولية للحد منها.

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية

قبل الخوض في تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية، نجد من الضرورة بمكان تحديد مفهوم **الهجرة الشرعية** (النظامية) أو ما يصطلح عليها أيضا "**الهجرة الوافدة**" في المحل الأول، كي يتبين الفرق بينهما.

1- الهجرة Immigration:

تعني الهجرة "دخول الأفراد في بلد آخر، بهدف الإقامة به، والأصل أن هذه الهجرة مباحة، ولكن للدولة حق تنظيمها وتحديد عدد من تقبله من المهاجرين، وفقا لظروفها المختلفة"[1]. يظهر هذا التعريف، أن الهجرة ليست مطلقة وإنما تكون مقننة أو بحسب ضوابط تضعها الدولة المستقبلة للمهاجرين إليها. كما تعرف على أنها: "حركة السكان، وبصورة أدق، هي الحركة عبر حدود معينة بغرض الإقامة. وتعتبر الهجرة إلى جانب الخصوبة وظاهرة الوفاة، عنصرا من عناصر تغير السكان. ويستخدم مصطلحا "الهجرة الوافدة" و"الهجرة الخارجة" للإشارة إلى الحركة بين الدول (الهجرة الدولية)" [2]. يركز هذا التعريف حول الهجرة باعتبارها خاصية ديموغرافية، حيث تؤدي الهجرة دورا مهما في نمو السكان في الدول المستقبلة، فيما يشترك والتعريف السابق في كون الاستقرار أو الإقامة هو الهدف الأساسي من الهجرة.

---

[1] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، ط2، مكتبة لبنان- بيروت، 1982، ص ص 207- 208.

[2] محمد سمير مصطفى: **الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان: 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص107.

وتعرف الهجرة كذلك بأنها: "انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر، بغرض الاستقرار في المكان الجديد، وقد تكون دائمة أو مؤقتة، كما لها أن تكون داخل الدولة نفسها أو لها أن تعبر حدودها"[1]. يشير هذا التعريف إلى أنواع الهجرة، والتي تكون خارج حدود الدولة أو داخلها، كأن يكون من الريف إلى المدينة، وبهذا المعنى فإن الهجرة الداخلية ترادف مصطلح النزوح.

هذا، وتصنف **الهجرة الوافدة أو الخارجية** إلى نوعين أساسيين، نوردها على التوالي:[2]

- **الهجرة الدائمة Permanent Immigration**: تعني الانتقال من وحدة جغرافية إلى وحدة جغرافية أخرى، بهدف الإقامة والكسب إلى الأبد، مثل هجرة الأوروبيين إلى أستراليا والأمريكيتين.
- **الهجرة المؤقتة Temporary Immigration**: تعني الانتقال من وحدة جغرافية إلى وحدة جغرافية أخرى، بهدف الإقامة والكسب بشكل مؤقت، مثل هجرة العمال العرب إلى دول الخليج للعمل والكسب.

بمعنى، أن عامل الزمن يلعب دور في تحديد نوعية الهجرة، إلى جانب الهدف المتوخى من الهجرة، ونشير ضمن هذا السياق أن النوعين يخضعان لمحددات قانونية وضوابط نظامية، على عكس **الاتجار بالبشر Human Trafficking** أو كل أشكال الهجرة التي لا تخضع للقوانين والضوابط، التي تحددها سواء الدول الأصلية للمهاجرين أو الدول المستقبلة لهم، حيث يصطلح على هذا النوع من الهجرة "**الهجرة غير الشرعية Illegal Immigration**".

2- الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها"انتقال المهاجر من مكان إلى آخر تسللا، دون تأشيرة أو إذن دخول مسبق أو لاحق"[3]. وبهذا المدلول فإن الهجرة غير شرعية تمثل شكلا غير قانوني للهجرة، حيث "يتم هروب المواطن من وطنه، محاولا التسلل بصورة لا يسمح بها قانون البلد المراد العبور إليه، مما يجعلها توصف أولا بأنها هجرة سرية وثانيا غير قانونية، وعليه يمكن الجزم أن "الهجرة السرية" و"الهجرة غير قانونية" و"الهجرة غير شرعية" و"الهجرة غير النظامية" كلها مفردات تدل على فعل واحد مجرم"[4]. إن

---

[1] عبد الله عطوي: **الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر- بيروت، 1993، ص142.

[2] المرجع السابق، ص 108.

[3] نور عثمان الحسن محمد وياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، 2008، ص17.

[4] سفيان فوكة: **الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 132-133.

الهجرة غير الشرعية على ضوء التعريفات المدرجة، تختلف عن الهجرة الشرعية، من حيث الصفة الشرعية أو القانونية (دون وجود أوراق ثبوتية أو تصاريح دخول) للمهاجر وطريقة الهجرة نفسها.

ثانيا: أنواع الهجرة غير الشرعية

هنالك خمسة أشكال أساسية للهجرة غير الشرعية، يمكن حصرها فيما يلي:

1- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات أو السيارات أو الشاحنات أو يعبرون البحر بواسطة المراكب[1].

2- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة أو لأسباب صحية والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

3- الدخول الذي يبدو شرعيا بالوثائق المزورة، والذي يتم شراؤها من الدولة الأصلية للمهاجرين (مجتمع الطرد).

4- دخول المهاجرين بصفة باحثين عن اللجوء، لكنهم يرفضون ترك الدولة المستقبلة، حينما ترفض استمارة طلب اللجوء.

5- الدخول بطريقة غير شرعية إلى أحد الدول، والتسلل عبر حدودها إلى دولة أخرى[2]، وتسمى دول العبور.

ثالثا: عوامل ودوافع الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية عوامل ودوافع متعددة، غير أن العامل الاقتصادي يعد أهم العوامل الذي يتصدر هذه العوامل والدوافع، حيث تخضع الهجرة غير الشرعية على غرار الهجرة الشرعية (النظامية) إلى عوامل الطرد وعوامل الجذب، فالبيئات الاجتماعية الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر وتشكل عوامل طرد، أما البيئات الاجتماعية الغنية نسبيا والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل، تشكل عوامل جذب للمهاجرين. وفيما يلي نستعرض أهم العوامل والدوافع المؤدية للهجرة غير الشرعية.

[1] ربيع كمال كردي صالح: **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس،- الإسكندرية، 2005، ص5.

[2] المرجع السابق.

1- العوامل الاقتصادية:

عرفت المجتمعات النامية بما فيها الإفريقية، منذ منتصف **القرن 20**، أنماطا ونماذج تنموية متعددة، ترنحت بين رأسمالية واشتراكية، ومنها الهجين بين النمطين، غير أنها لم تكن ناجحة وفعالة في إحداث التنمية المرغوبة، وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها، ذلك أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد أساسا على الفلاحة والمحروقات، وهي لا تضمن الاستقرار نظرا "لارتباطها بعوامل الطبيعة وأوضاع السوق الدولية المتغيرة"[1]. ونتيجة لذلك، اتسعت الهوة الاجتماعية بين مختلف الطبقات في المجتمعات النامية، كما زادت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، وبين الأرياف والمدن. لقد شكلت كل هذه المعطيات بيئة طاردة لأفراد هذه المجتمعات، خاصة بين فئة الشباب، فشجعت بذلك على الهجرة بطرق مشروعة أو غير مشروعة. وتمثل البطالة أشد العوامل الاقتصادية التي تدفع الشباب للهجرة، حتى إن كانت بطرق غير شرعية أو قانونية.

ولأن البطالة -عادة- تكون إجبارية ولا يختارها الأفراد، فإنها تكون السبب المباشر للعديد من المشكلات والاضطرابات الاجتماعية، في مقدمتها الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

2- العوامل السياسية:

إن عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول، نتاج الحروب الأهلية والصراعات على السلطة..، يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني، وهذا الوضع من شأنه أن يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي وكذلك الزراعي، ومن ثم على سوق العمل. ومن هنا تبدأ مراحل التفكير في الهجرة، بحثا عن العمل، في أماكن آمنة ومستقرة، بغض النظر على المردود المادي، نوع الوظيفة وشكل الهجرة.

3- العوامل الاجتماعية:

- صور النجاح الاجتماعي التي يظهرها المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى مثل السيارة والهدايا وخلافه، وكل هذا تغذيه وسائل الإعلام المرئية، مما يمكن الفرد من العيش في عالم سحري، يزرع فيه الرغبة في الهجرة.

[1] بورزق أحمد وحجاج مليكة: **أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد: 09، المجلد: 01، مارس 2018، ص282

- القرب الجغرافي لسواحل وشواطئ دول شمال غرب إفريقيا من شواطئ جنوب أوروبا، والتي تظهر للعيان في بعض المناطق، نتيجة لقربها، ويمكن رؤيتها بالعين المجردة.
- هنالك عوامل محفزة أخرى مصدرها دول الاستقبال –يجب أن تؤخذ بالحسبان– والمتمثلة في عصابات المافيا التي ترعى الهجرة غير الشرعية، لما تدر عليها من أرباح طائلة، وكذلك خفر السواحل المتورطين والمتعاونين مع العصابات سالفة الذكر[1].
- إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق أبواب الهجرة الشرعية، والسياسة التي تبنتها الدول المستقبلة وبخاصة أوروبا في هذا المجال، والتي كانت لها آثار عكسية، حيث أججت وتيرة الهجرة السرية، وجعلت كلفتها باهضة بالنسبة للمرشح للهجرة. وهكذا، أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه (ديون، بيع للأرض والممتلكات..) هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا، لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض[2].

رابعا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية انعكاسات خطيرة سواء على الدول الطاردة أو المستقبلة (المستقطبة) للمهاجرين غير الشرعيين، نوردها كما يلي:

1- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة:

يشكل تدفق الأعداد الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين نحو الدول المستقبلة، عبئا ثقيلا عليها، لما تتطلبه هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية، لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف من حيث طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها، من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من حالات فوضى حقيقية، تعصف بأمن واستقرار الدول المستقبلة لها، وتجعلها في حالة استنفار متواصل.

يشكل المهاجرون غير الشرعيون –غالبا– هاجسا أمنيا لدى الدول المستقبلة، مما يزيد من مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني، بالإضافة إلى كونهم يضفون مظاهر اجتماعية وثقافية غير لائقة على تلك الدول، فالكثير منهم يتسولون في الشوارع ومحطات المدن الكبرى، فيما يلجأ البعض منهم

---

[1] علي الحوات،: **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، ط1، منشورات الجامعة المغاربية- طرابلس، 2007، ص ص 47 .48

[2] شاقوري عبد القادر وأحميدي بوجلطية بوعلي: **الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص51.

إلى الإجرام (لانخراط ضمن جماعات إرهابية، المتاجرة بالمخدرات..)، أو الانخراط تحت ضغط الظروف في جماعات منحرفة. لذلك، أصبحت نسبة كبيرة من مواطني الدول المستقبلة وبخاصة الأوروبية "ترفض دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيهم، وهذا حسب ما كشفت عنه استطلاعات الرأي العام، التي أجرتها مصالح اللجنة الأوروبية والجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية الاقتصادية"[1] كما تعتبر الدول الأوروبية أن جحافل المهاجرين الوافدين إلى أقاليمها، يشكلون خطرا على أمنها، باعتبارهم دخلاء عليها.

اقتصاديا، تتضرر الدول المستقبلة جراء الهجرة غير الشرعية، كون المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة المستقبلة، كما أن صاحب العمل الذي يوظفه لديه، يتنصل بدوره من الكثير من الإجراءات القانونية (استغلال غير قانوني) في التوظيف ، بحيث يكسب أرباحا طائلة على حساب المهاجرين غير الشرعيين، إذ يتهرب من تسديد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى.

تمثل اليد العاملة الوافدة بطريقة غير شرعية، قوى منافسة للعمالة في الدول المستقبلة، لتدني أجورها، كون المهاجرون غير الشرعيون يقبلون العمل في ميادين تعرف عزوفا لدى شباب الدول المستقبلة، مثل: مثل جني المحاصيل، تنظيف السيارات..إلخ.

2- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول الطاردة:

إن سيل المهاجرين بالطرق غير الشرعية، من دول المنبع (الطاردة) نحو الدول المستقطبة، يعد استنزاف حقيقي لمواردها البشرية، على اعتبار أن الفئة المرشحة للهجرة غير الشرعية هي فئة الشباب، التي تمثل القوى المنتجة والفاعلة في دولها، كونها في سن الإنتاج، وبالتالي إفراغ هذه الدول من طاقاتها العاملة. بالإضافة إلى ذلك فإن دول المنبع (الطاردة) "تعد من الدول المتضررة في حالة معاقبة أبناءها على محاولة الاجتياز غير القانوني لحدودها، على اعتبار أن هذا الفعل ما هو إلا ردة فعل على الأحوال السيئة، التي يعيشونها"[2] كما يمكن أن تؤدي معاقبتهم إلى تحولهم نحو الإجرام، وتزيد بالتالي نقمتهم على دولهم، فيصبحون بذلك معاول هدم لها.

هذا إذا علمنا أن أشد تأثيرات الهجرة غير الشرعية على المهاجرين، تتمثل في التفكك الاجتماعي، كونهم يهاجرون مرغمين وسرا، تاركين عائلاتهم (زوجاتهم، أولادهم، قبيلتهم..)، ومن ثم فإنه "سيقتلع من روابطه الاجتماعية وانتمائه الاجتماعي الإنساني"[3]. كما يكون للهجرة غير الشرعية ثمنا إنسانيا باهضا،

[1] بورزق أحمد وحجاج مليكة: مرجع سابق، ص 286.
[2] مرجع سابق، ص286
[3] علي الحوات: مرجع سابق، ص106.

يتمثل في عدد الموتى الذين يبتلعهم البحر، نتيجة الاستغلال الناشئ عن من طرف شبكات التهريب، وذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين عن لقمة العيش أو الباحثين عن الفردوس المفقود.

ظهور حالة من التوتر الأمني والاستنفار، تعيشها أجهزة الأمن في الدول الطاردة على الشواطئ، وهو الأمر كذلك بالنسبة للدول المستقبلة (المستقطبة)، خاصة في فصل الصيف حينما تتيح الأحوال الجوية، عبورا آمنا نسبيا في البحر.

إن هذه الأوضاع المتأزمة، تساهم بانعكاساتها في إثارة المزيد من التوترات بين دول المنبع (الطاردة) ودول العبور ودول الاستقبال، وهذا بدوره يؤدي إلى أن يكون ذلك سببا لإثارة المزيد من الأزمات السياسية بين هذه الدول، التي لم تستطع حتى الآن إيجاد الأساليب الفعالة، لإقامة جسور قوية من التعاون الهادف والبناء بينها، واكتفت بدلا عن ذلك، بتبادل الاتهامات وتصيد الأخطاء، وتحميل كل طرف منها أعباء هذه المشكلة، لأطراف أخرى.

خامسا: استراتيجيات مواجهة الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية تتعدى حدود الدولة الواحدة، إذ يكون لها في كثير من الأحيان أطراف ثلاثة: دول المنبع (الطاردة) ودول العبور ودول مستقبلة (المستقطبة)، لذا فإن معالجة هذه الظاهرة ومكافحتها لا يقتصر فقط على تلك الإجراءات الوطنية، بل يتطلب الأمر معالجة دولية، وذلك عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتي سندرج فيما يلي أهمها:

1- الاتفاقيات الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

لما استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة خلال العقود الثلاث الأخيرة، قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها، ووضع قواعد لمكافحة الظاهرة في محاولة للقضاء عليها، كما سعت إلى مجابهتها من خلال الانضمام إلى المعاهدات الدولية، التي تكافح الهجرة غير الشرعية، ومن أهم هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

1-1- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو: تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **25** في **الدورة 55** بتاريخ **2000/11/15**، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، من أجل معالجة الأسباب الجذرية

للهجرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر[1]. وضمن هذا البروتوكول وتحديدا في مادته **16**، تم تجريم الأفعال التالية حال ارتكابها عمدا أو لأجل الحصول على منفعة مادية أو غير مادية، وسواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يلي:[2]

- تهريب المهاجرين.
- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.
- تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها، دون التقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة.

فيما ركزت المادة **18** من البروتوكول على إعادة المهاجرين إلى دولهم الأصلية (دول المنبع). وللعلم، فقد صادقت الدولة الجزائرية على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي قم **418/03** المؤرخ في **14 رمضان 1424** الموافق لـ **2003/11/09**.

2-1- اتفاقية شينجين Schengent: تم التوقيع على هذه الاتفاقية في لوكسمبورغ سنة **1985** من طرف **30 دولة** معظمها من الاتحاد الأوروبي، وأخرى غير منتمية إليه مثل **أيسلندا** و**النرويج** و**سويسرا**. وجاءت هذه الاتفاقية نتاج تنامي الرغبة في تحقيق **وحدة أوروبية**، ومن ثم ظهور الحاجة إلى إزالة الحدود وتنظيم حركة مرور السيارات والأفراد بين الدول المتجاورة. وقد أوجبت هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الموقعة عليها، تبادل المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى "**نظام معلومات شينجين**"، الذي أفاد الدول الأعضاء في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين.

3-1- جهود المنظمات واللجان الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

- **اللجنة العالمية للهجرة الدولية:** أنشئت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، أواخر سنة **2003**، لأجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة، وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، تضم هذه اللجنة **19 خبيرا** في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم، وقد بدأت أعمالها سنة **2004**.

---

[1] أمحمدي بوزينة آمنة: **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركيز على حالة الجزائر)**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص246.

[2] المرجع السابق، ص 247.

- **الأمم المتحدة:** عقدت الأمم المتحدة حوارا رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك سنة **2006**، وقد هدف الحوار إلى مناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير الشرعية، كما هدف إلى التعرف على قضايا الهجرة غير الشرعية، وتطبيق برامج تنموية، توفر فرص العمل والكسب، ضمن الدول التي ينشأ منها هذا النمط من الهجرة.

4-1- الاتفاقيات الإقليمية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تم عقد عدة اتفاقيات إقليمية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، خاصة بين الدول التي تتعاظم فيها المشكلة، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية. وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين هذه الدول، نذكر منها:

- **اتفاقية بين إيطاليا ومصر لمكافحة الهجرة غير الشرعية سنة 2006**
- **اتفاقية بين اسبانيا والمغرب لمكافحة الهجرة غير الشرعية**
- **اتفاقيات الجزائر الثنائية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، منها: اتفاقية بين ايطاليا والجزائر سنة 2000، اتفاقية بين فرنسا والجزائر سنة 2003، اتفاقية بين ألمانيا والجزائر سنة 2006.**

المراجع:

1- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، ط2، مكتبة لبنان- بيروت، 1982

2- أمحمدي بوزينة آمنة: **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركيز على حالة الجزائر)**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 239-284

3- بورزق أحمد وحجاج مليكة: **أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد: 09، المجلد: 01، مارس 2018، ص ص 279-290

4- ربيع كمال كردي صالح: **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس،- الإسكندرية، 2005

5- سفيان فوكة: **الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 127- 144

6- شاقوري عبد القادر وأحميدي بوجلطية بوعلي: **الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 45-56

7- عبد الله عطوي: **الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر- بيروت، 1993

8- علي الحوات،: **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، ط1، منشورات الجامعة المغاربية- طرابلس، 2007

9- محمد سمير مصطفى: **الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان: 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص ص 106- 120

10- نور عثمان الحسن محمد وياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، 2008

المحاضرة الخامسة:

إدمـــان الإنترنت

تمهيد:

تمثل الإنترنت باكورة النمو السريع والمتزايد للمعلومات، وفي الوقت نفسه فإنها تعد العامل الأساسي، لتدفق المعلومات الهائل، الذي مهد للمجتمع المعاصر، الدخول في عصر المعرفة، وتحوله بذلك إلى مجتمع المعرفة. غير أن دور الإنترنت قد تعاظم بشكل ملفت، مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أصبحت بمثابة العصب المحرك، لشتى مجالات الحياة الاجتماعية، وبات من الصعب على المجتمعات المعاصرة، الاستغناء عن الوظائف التي تؤديها، لاسيما ما تعلق بالعلاقات الافتراضية.

ولأن الأسرة تمثل جزء من المجتمع، فإنها تتأثر بمختلف الظروف والمراحل التاريخية التي يمر بها، وأن دخول المجتمع عصر المعرفة، يقتضي من الأسرة أن تتكيف والأوضاع الجديدة، التي يفرضها المناخ المعلوماتي على المجتمع. إن تعاظم دور الإنترنت في المجتمع المعاصر، قد فرض نماذج جديدة للحياة والتفكير والعمل، وكذلك الاستهلاك، فكان لكل ذلك انعكاساته، على العديد من الأسر في العالم، فالأب والأم والأبناء اليوم، يعتمدون أيما اعتماد على شبكة الإنترنت، كونها ضرورية لمزاولة وممارسة مختلف نشاطاتهم، غير أن هذا التعلق بالإنترنت والاستخدام المكثف لها، قد ولد مشكلة اجتماعية خطيرة، بدأت تطرح كأحد أهم القضايا الاجتماعية والثقافية المعاصرة، والتي تعرف بالإدمان على الإنترنت، كونها تهدد تماسك النسيج العلائقي والبنيوي الاجتماعي للمجتمع.

لقد أخذ الإدمان على شبكة الإنترنت، يتفاقم ويستفحل في جل المجتمعات عبر العالم، بتنامي الاستخدامات المفرطة، وغير العقلانية ولا الهادفة، للمادة المعلوماتية التي توفرها الإنترنت، أو تلك الخدمات التي تتيحها في مجال التواصل الاجتماعي، حيث تغلبت العلاقات الافتراضية على العلاقات الأسرية، وأصبح الوقت المخصص للتحاور بين أفراد الأسرة محدودا، فكل يتفاعل داخل عالمه الافتراضي. ولذلك، غدا التباعد والتفكك الأسري السمة البارزة، للكثير من الأسر في عصر المعرفة، إلى جانب المشكلات القيمية والأخلاقية والصحة الجنسية.

أولا: مفهوم إدمان الإنترنت

جرى العرف العلمي، أن تفكك المصطلحات المركبة إلى المصطلحات المكونة لها، كي تفهم دلالتها، ومن ثم تتضح دواعي التركيب بين المصطلحين، وذلك كما يلي:

1- تعريف الإنترنت:

إن تسمية **إنترنت** "هي اختصار لمصطلح باللغة الانجليزية **Interconnection of network** ويعني شبكة ما بعد الشبكة، كما يعني مجموعة من الأجهزة الالكترونية المرتبطة فيما بينها،والمنتشرة عبر الكرة الأرضية، حيث تسمح بتمرير المعطيات بسهولة، وبطريقة اقتصادية"[1]. بين نقاط مختلفة من العالم. والإنترنت حسب **شمو** مصطلح مركب من مقطعين **Interconnection** وتعني ربط شيئين ببعضهما، و **Network** وتعني الشبكة "حيث تم استخدام الجزء الأول من الكلمة الأولى **Inter** والجزء الأول من الكلمة الثانية **Net** فكونت كلمة **Internet**، وتعني بذلك "الشبكات المترابطة"، باعتبار أن الإنترنت هي مجموعة من الحاسبات الآلية، المرتبطة ببعضها البعض. بينما يرى آخرون، أن إنترنت هي اختصار لمصطلح **الشبكة الدولية للمعلومات NetworkInternational** وذلك بحكم أن شبكة الإنترنت دولية، ويتم تسويقها عالميا"[2]. كما يطلق على شبكة الإنترنت مصطلحات متعددة، منها: **شبكة الشبكات Network of Networks**، و**الطريق السريع للمعلومات Information Super Highway**.

والإنترنت عبارة عن "شبكة عالمية ضخمة تربط بين الملايين من أجهزة الحاسب الآلي، الموجودة في مناطق مختلفة حول العالم، وتتألف من عدة آلاف من شبكات الحاسب الآلي في الجامعات، ومراكز الأبحاث العلمية، والمؤسسات الحكومية، والشركات التجارية الضخمة، في مختلف دول العالم"[3]. وفي العقد الأخير، أصبحت الإنترنت متاحة لكل الأفراد، عن طريق العديد من الوسائط الإلكترونية كالهواتف الذكية، ولم تعد بذلك مقتصرة على الحواسيب فقط.

2- تعريف إدمان:

الإدمان Addiction هو حالة مرضية، ناتجة عن الإفراط في استهلاك العقار أو استخدام الشيء. وقد ارتبط استخدام مصطلح إدمان، في الفترة التي سبقت الثورة المعلوماتية، بالإفراط في استهلاك أو تعاطي المخدرات والكحوليات، حيث عرفت **المنظمة العالمية للصحة O.M.S** الإدمان وذلك سنة **1973** بأنه "حالة نفسية، وأحيانا عضوية، تنتج عن تفاعل الكائن الحي مع العقار، ومن خصائصها استجابات وأنماط سلوك مختلفة، تشمل دائما الرغبة الملحة في تعاطي العقار بصورة متصلة أو دورية،

---

[1] متطلبات استخدام الإنترنت، http://www.alyaseer.net، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02.

[2] خالد فيصل الفرم: **شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض: دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباعات**، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية، 2001، ص45.

[3] هشام نجيب: **الإنترنت طريق المعلومات السريع**، مجلة أسواق الكومبيوتر، العدد: 05، 1999، ص8.

للشعور بآثاره النفسية، أو لتجنب الآثار المزعجة التي تنتج من عدم توفره، وقد يدمن المتعاطي، على أكثر من مادة واحدة"[1]. كما يعرف أيضا بأنه "تعود الفرد على تناول **المكيفات Narcotics** أو **المخدرات Drugs** أو **الخمور Alcoholics** لدرجة يصعب عليه فيها الإقلاع، عن هذه العادة الضارة"[2]. من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف الإدمان بأنه حالة نفسية، تنطوي على التعود، على استهلاك مفرط للعقار أي كان نوعه، مع صعوبة الامتناع عنه أو تركه. حيث أكدت البحوث النفسية، التي أجريت في هذا الخصوص، أن "الاستخدام المبالغ فيه لشبكة الإنترنت، يسبب إدمانا نفسيا، يشبه نوعا في طبيعته الإدمان، الذي يسببه تعاطي المخدرات والكحوليات، ويمكن تصنيفه ضمن أمراض اضطراب التحكم في الدوافع، مثل: إدمان القمار وهوس السرقة"[3]. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن إدمان الإنترنت قد احتل المرتبة الثالثة، بعد المخدرات والكحوليات.

1-2- تعريف إدمان الإنترنت:

تعد عالمة النفس الأمريكية **كيمبرلي يونغ Kimberly Young** أول من صاغ مصطلح **إدمان الإنترنت** وهي أول طبيبة نفسانية، عكفت على دراسة هذه الظاهرة، في الولايات المتحدة الأمريكية منذ **1994**. وتعرفه بأنه "استخدام شبكة الإنترنت أكثر من **38 ساعة** أسبوعيا"[4]، بما يعادل **5 ساعات** أو أكثر يوميا.كما أنها قامت سنة **1999** بتأسيس وإدارة **مركز الإدمان على الإنترنت Center for online Addiction** لأجل بحث وعلاج الظاهرة، التي أصدرت حولها كتابين على التوالي: **الوقوع في قبضة الإنترنت Cough tin the net** و**التورط في الشبكة Tangled in the Web**. غير أن إدمان الإنترنت، قد فرض نفسه بقوة بدءا من سنة **2000**، نظرا لاتساع نطاق استخدامات الإنترنت في المجتمع، واكتساحها لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

ونظرا لحداثة المفهوم، فإنه لم يتم الاتفاق حول تعريف محدد ودقيق لإدمان الإنترنت، ومن بين التعريفات المتداولة حول **إدمان الإنترنت** نذكر ما يلي:

- "الرغبة الملحة في كثرة استخدام الإنترنت، بشكل غير ضروري"[5]

---

[1] عادل الدمرداش: **الإدمان مظاهره وعلاجه**، منشورات عالم المعرفة- الكويت، 1982، ص 20.

[2] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، مكتبة لبنان- بيروت، ط2، 1982، ص8.

[3] عائشة علي مسعود الزوي، **الإنترنت يهدد حياتنا**، https://www.kutub.info/library/book/16919، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/03.

[4] المرجع السابق.

[5] أمينة قلاوون، إدمان الإنترنت مرض العصر.. علاماته وأضراره وعلاجه، https://www.dailymedicalinfo.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

- "تعلق مرضي بوسائل التواصل الاجتماعي" [1]
- "حاله سلوكية يعتاد فيها الشخص، أن يتعامل بشكل يومي، دون انقطاع مع شبكة الإنترنت، ويشعر بتغيرات مزاجية، تصل إلى حد الكآبة والانفعال، إذا حالت ظروف أو منع من ممارسة عادته اليومية، مع شبكة الإنترنت"[2]

ثانيا: تاريخية الإنترنت

ظهرت فكرة الإنترنت في **ستينيات القرن العشرين**، من قبل "**إدارة الدفاع الأمريكية** سنة **1969**، عن طريق مشروع من أجل وصل الإدارة مع متعهدي القوات المسلحة، وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من القوات المسلحة، وسميت هذه الشبكة باسم أربا **ARPA** اختصارا للتسمية الإنجليزية **Advanced Research Projects Agency**"[3]. أو **وكالة مشاريع البحث المتقدم**. وكان الهدف من هذا المشروع، هو تطوير تقنية تشبيك حاسوب تصمد أمام الهجوم العسكري،وذلك لتأمين الاتصال بين وحدات الجيش الأمريكي، والدوائر الحكومية، في حالة تعرض أمريكا إلى هجوم، يقضي على البنية التحتية،الخاصة بأنظمة الاتصال التقليدية، لاسيما "بعد إطلاق **الاتحاد السوفياتي** أول قمر صناعي **Sputnik Satellite** سنة **1957**"[4]. غير أن استخدام **شبكة أربا ARPA net** لم يقتصر على القوات المسلحة فحسب، حيث بدأت الجامعات الأمريكية في استخدامها بكثافة، إلى حد بدأت تعاني فيه من ازدحام يفوق طاقتها، ولذلك ظهرت "شبكة جديدة سنة **1983** سميت **مل نت MILNET** لخدمة المواقع العسكرية فقط، فيما أصبحت شركة **أربا** تتولى أمر الاتصالات غير العسكرية"[5]، وبخاصة تلك الموجهة "للقطاع الأكاديمي للأبحاث"[6]، ولكنها بقيت موصولة مع **مل نت**، وذلك بوساطة برنامج يسمى **بروتوكول إنترنت Internet Protocol (IP)**"[7].

وخلال الخمسين سنة الماضية، ظهرت تطورات هائلة، في مجال الحاسب الآلي وتطبيقاته، حيث احتل الحاسب الشخصي فترة الثمانينيات، الصدارة في الصناعات العسكرية والمدنية، كما شهدت السنوات

---

[1] المرجع السابق

[2] تعريف إدمان الإنترنت، http://www.addiction-wiki.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02.

[3] عصام سرحان ذياب: **الإنترنت فوائده واستخدامه**، http://www.daneprairie.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/03

[4] مصطفى العشي: **ما هي الإنترنت؟**، دورة إنترنت، مركز الأيمن الدولي للمعلوماتية، 2003، ص 1.، الرابط:-https://download internet-pdf-ebooks.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/14

[5] عصام سرحان ذياب، مرجع سابق.

[6] متطلبات استخدام الإنترنت، مرجع سابق.

[7] عصام سرحان ذياب، مرجع سابق.

التالية، تطورات عديدة، بدأت مع "زيادة قدرات الأجهزة، وربطها مع بعضها البعض، لتكون شبكة تستطيع فيها الأجهزة، أن تتبادل الملفات والتقارير والبرامج والتطبيقات والبيانات والمعلومات، وساعدت وسائل الاتصال، على زيادة رقعة الشبكة الصغيرة، بين مجموعة من الأجهزة، ليصبح الاتصال بين عدة شبكات واقعا ملموسا، ضمن شبكة واسعة تسمى **إنترنت Internet**".

أما مطلع التسعينات، وتحديدا في سنة **1992** طرح **المركز الأوروبي للأبحاث النووية CERN**، مشروع الشبكة العنكبوتية، وتأسست بذلك **جمعية الإنترنت Internet Society**، بهدف التشجيع أكثر على استخدام الإنترنت. وفي سنة **1995**"تضاعف حجم شبكة الإنترنت الكلي، كما تضاعف حجم الشبكة العنكبوتية، حيث قام مستخدمو الشبكة بإنشاء **ثلاث ملايين** صفحة، تجمع بين المعلومات ومواد الترفيه والإعلانات ذات الوسائط المتعددة"[1]. وفي خضم هذه الانجازات المبهرة، انعقد أول معرض دولي للإنترنت سنة **1996**، حيث تم التعريف بها وبالخدمات التي توفرها، ما عمل على إبراز دورها، في مجال الاتصال، وإشباع الحاجة المعرفية. ومع نهاية التسعينات ارتبطت حوالي **186 دولة** بالشبكة، وبدأ عدد مستخدمي الإنترنت، يتزايد مع مرور السنوات، بتزايد أهميتها في الحياة الاجتماعية.

ثالثا: مؤشرات ومظاهر إدمان الإنترنت

يمكن حصر مؤشرات ومظاهر إدمان الإنترنت في النقاط الأساسية التالية:

- أن يشعر الفرد بحاجة دائمة إلى زيادة الحجم الساعي أثناء تصفحه للإنترنت.
- يراود المدمن دائما الشعور بالقلق والتوتر الشديدين في حالة انقطاع اتصاله بالإنترنت، وقد تصل إلى حد الاكتئاب إذا طالت مدة انقطاعها عنه.
- أن يشعر المدمن بالسعادة والراحة النفسية وهو يستخدم الإنترنت، حتى إن لم تكن ضرورة لذلك.
- إهمال واجباته الدراسية أو الوظيفية أو الدينية (تأخير وقت الصلاة مثلا).
- انعزاله وضعف علاقاته الاجتماعية بما فيها الأسرية.
- يشعر المدمن دائما بأن رسالة مهمة ستصله، لذلك يقوم بتصفح بريده الإلكتروني أو حسابه في أحد مواقع التواصل الاجتماعي **Facebook** أو **Twitter** مثلا عدة مرات في اليوم، وقد يستيقظ مرات أخرى أثناء نومه، لذات السبب، ولذلك عادة ما تبدو على المدمن مظاهر التعب والخمول والأرق والشرود، إضافة إلى آلام الظهر والرقبة والتهاب العينين، والتفكير بشكل قهري حول

[1] بهاء شاهين: **شبكة الإنترنت**، العربية لعلوم الحاسب- القاهرة، ط 2، 1996، ص 15.

الإنترنت، لدرجة أن أصابع اليد قد تقوم بحركات لا إرادية، مشابهة لحركاتها على الحاسوب أو الهاتف الذكي، وأن حديثه في مجمله يتعلق بالإنترنت وخدماتها، وأكثر من ذلك قد ترتبط أحلام المدمن في غالبها بعالم الإنترنت.

رابعا: الموضوعات المدمن عليها عبر الإنترنت:

يمكن تفيئة الإدمان على الإنترنت إلى أنواع وذلك بحسب الموضوعات المدمن عليها، والتي نوضحها على التوالي:[1]

- الإدمان على مشاهدة المواقع الإباحية أو ما يعرف **بإدمان الفضاء الجنسي Cybersexual addiction.**
- الإدمان على التعارف أو **إدمان العلاقات السيبيرية Cyber-Relationship addiction** مثل علاقات **قاعات الدردشة Chat Room.**
- الإدمان على الألعاب والقمار.
- الإدمان على المعلومات أو **الإفراط المعلوماتي Information Overload** مثل البحث عن المعلومات الزائدة عن الحد عبر الإنترنت.

خامسا: عوامل الإدمان على الإنترنت

تختلف الشعوب والمجتمعات الإنسانية، باختلاف أنماطها الثقافية، التي تعبر عن هويتها الثقافية: كاللغة والدين والتراث الثقافي المنقول عبر الأجيال، فالمجتمعات والحال هذه ليست بالمتجانسة أو المتماثلة، وإن كانت تشترك في الخطوط العريضة لخصائص الحياة الاجتماعية. لكن، وفي عصر المعرفة، أخذت هذه الخصوصيات تتميع وتتشوه وتتماهى، داخل بوتقة ثورة الاتصالات، حيث شكلت الإنترنت أداة فعالة في انفتاح المجتمعات والجماعات الاجتماعية على بعضها البعض، حيث تعرفت بوساطتها على ثقافاتها المتنوعة وحضاراتها العريقة، وأدرك كل منها الآخر المجهول، وانبهر بسماته الثقافية.

"**التسلط الأبوي**" وإن كان هدفه داخل الأسرة هو التنظيم والضبط والرقابة إلا أن انعكاساته على أفراد الأسرة وتحديدا الأبناء، يعد حصارا وقمعا وخنقا للحريات. مما يدفع بالعديد من الأبناء خاصة المراهقين منهم، إلى البحث عن هامش من الحرية، داخل العالم الافتراضي، فيعبرون عن رأيهم ومواقفهم

[1] أعراض الإدمان على الإنترنت الجسدية والنفسية، https://www.albawaba.com، تاريخ التصفح: 2018/08/02 (بتصرف).

حول موضوعات عديدة بكل حرية، وفي ذات الوقت فإنهم يجدون من يصغ إليهم ويتفهمهم، ويحترم رأيهم، أو يشاركهم هذا الرأي أو الموقف أو الميول.

كما يمكن اعتبار الراحة النفسية التي تمنحها الإنترنت لمستخدميها، من أهم عوامل الإدمان عليها، بالإضافة إلى من يعانون الملل كربات البيوت والعاطلين عن العمل، أو من يعانون من الوحدة والتخوف من تكوين علاقات اجتماعية والآخرين. فالإنترنت والحال هذه، توفر فرصة لمثل هؤلاء، لإقامة علاقات اجتماعية بالرغم من وحدتهم في الواقع الاجتماعي، وهي بالنسبة لهم تمثل واقعا بديلا، يمكن من خلاله تحقيق كل الأمنيات والرغبات والمكبوتات.

سادسا: الانعكاسات الاجتماعية لإدمان الإنترنت

لعل أولى انعكاسات إدمان الإنترنت، تتمظهر من خلال ضعف العلاقات الاجتماعية، بين المدمن وأسرته، حيث يصبح المدمن على شبكة الإنترنت انطوائيا منعزلا، لا يشعر بالمتعة والمرح إلا في عالمه الافتراضي، إذ يقضي معظم وقته منشغلا بالمواقع المدمن عليها، سواء كانت مواقع للتواصل الاجتماعي أو غيرها، ونتاج ذلك يحصل التباعد بينه وبين أفراد أسرته، كونه يشبع حاجاته العاطفية والنفسية خارج بيئته الأسرية.

إهمال الكثير من الأزواج واجباتهم الزوجية، المهنية، الدينية، والعائلية (صلات الرحم). وبالمثل يهمل الأبناء واجباتهم الدراسية، بل ويتهربون من الدراسة، ليكلل الفصل الدراسي بالفشل والرسوب المدرسي، أو ربما فقدان حياتهم تماما، كإدمان العديد من الأطفال في الجزائر والعالم، على الألعاب الالكترونية المميتة، مثل: **لعبة الحوت الأزرق Blue Whale**. علاوة على خطر إدمانهم المواقع الإباحية، التي قد يلجونها عن طريق الخطأ، أو عن طريق اتصالهم بالغرباء، عبر مواقع التواصل الاجتماعي. بيد أن إدمان الشباب على المواقع الإباحية، يقلل إقبال العديد منهم على الزواج.

كما يدفع الإدمان على شبكة الإنترنت بالكثير من أولئك المحبطين والبائسين، والذين لا يملكون تكوينا دينيا متينا، إلى الوقوع في شباك التطرف الديني والفكري. وبتعاقب السنوات، يكتسب المدمن على شبكة الإنترنت، شخصية انسحابية غير اجتماعية، تميل إلى الانعزال والانطواء، جراء انغماسه في العالم الافتراضي، وإفراطه في تكوين العلاقات الافتراضية، أو ولوجه إلى المواقع التي تشبع حاجاته العاطفية والنفسية، بدل العلاقات الأسرية في واقعه الاجتماعي، والتي يراها غير قادرة على احتواءه، ولا تقدر ذاته.

ومثلما يكون لإدمان الإنترنت انعكاسات نفسو اجتماعية، فإن له كذلك انعكاسات صحية خطيرة، فاضطرابات النوم التي تنجر عن التصفح الدائم والمستمر للإنترنت حتى ليلا، تسبب عادة التعب

والإرهاق والصداع والخمول والتهاب العينين، كون الجسم لم يأخذ كفايته من الراحة. إلى جانب آلام الظهر (العمود الفقري) والمفاصل والأعصاب وكذلك الرقبة، نتيجة الانحناء أو الجلوس غير المريح. زيادة على ذلك، إصابة الأذنين لاستخدام مكبرات الصوت أو السماعات. كما يترتب عن قلة الحركة والجلوس مطولا أمام الحاسوب، زيادة في الوزن أو البدانة.

المراجع:

1- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، مكتبة لبنان- بيروت، ط2، 1982 أمينة قلاوون، إدمان الإنترنت مرض العصر.. علاماته وأضراره وعلاجه، https://www.dailymedicalinfo.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

2- أمينة قلاوون، إدمان الإنترنت مرض العصر.. علاماته وأضراره وعلاجه، https://www.dailymedicalinfo.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

3- بهاء شاهين: **شبكة الإنترنت**، العربية لعلوم الحاسب- القاهرة، ط 2، 1996

4- خالد فيصل الفرم: **شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض: دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباعات**، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية، 2001

5- عائشة علي مسعود الزوي، **الإنترنت يهدد حياتنا**، https://www.kutub.info/library/book/16919، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/03.

6- عادل الدمرداش: **الإدمان مظاهره وعلاجه**، منشورات عالم المعرفة- الكويت، 1982

7- عصام سرحان ذياب: **الإنترنت فوائده واستخدامه**، http://www.daneprairie.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/03

8- مصطفى العشي: **ما هي الإنترنت؟**، دورة إنترنت، مركز الأيمن الدولي للمعلوماتية، 2003، ص 1.، الرابط:https://download-internet-pdf-ebooks.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/14

9- هشام نجيب: **الإنترنت طريق المعلومات السريع**، مجلة أسواق الكومبيوتر، العدد: 05، 1999

10- أعراض الإدمان على الإنترنت الجسدية والنفسية، https://www.albawaba.com، تاريخ التصفح: 2018/08/02

11- تعريف إدمان الإنترنت، http://www.addiction-wiki.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

12- متطلبات استخدام الإنترنت، http://www.alyaseer.net، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

المحاضرة السادسة:

جائحة كورونا كوفيد 19 وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية

تمهيد:

يدور موضوع هذه المحاضرة حول مدى خطورة جائحة كورونا كوفيد على المجتمع، ليس فقط من النواحي الصحية والاقتصادية، وإنما من الناحية الاجتماعية أيضا، وبخاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وعلى الروابط الأسرية تحديدا، حيث يلزم أفراد الأسرة بالتباعد الاجتماعي، وإتباع الحجر الصحي الذاتي، الأمر الذي يؤثر على عملية الاتصال الاجتماعي بينهم وبالتالي التفاعل الاجتماعي بينهم، علما أن هاته العمليات هي من دواعي الفطرة الإنسانية، ومقومات التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية، على مر العصور.

أولا: مفهوم جائحة كورونا وخصائصها:

تشترك الجوائح وحالات مرضية أخرى، بخواص كثيرة تصل إلى درجة التداخل، ولذا يكون من المهم تعريفها وفي الوقت ذاته تمييزها عن الأوبئة والطاعون، وذلك على النحو التالي:

1- تعريف الجائحة:

الجائحة Pandemic عبارة عن وباء ينتشر على نطاق شديد الاتساع، بحيث يتجاوز الحدود الدولية، مؤثرا -كالمعتاد- على عدد كبير من الأفراد، كما تؤثر الجوائح كذلك في البيئة الطبيعية، والكائنات الزراعية من ماشية ومحاصيل زراعية وأسماك وأشجار... وغير ذلك. وتمثل الجائحة مشكلة صحية تخرج عن نطاق السيطرة، مما يهدد صحة الأفراد في العالم، ويتطلب إجراء تدابير طبية سريعة، وخطط عاجلة لإنقاذهم. علما أن "مصطلح جائحة لا يطلق إلا على الأمراض المعدية، فلا يمكن على سبيل المثال أن تصنف أمراض القلب والسكري ضمن الجوائح"[1]. وضمن هذا السياق يكون من المهم أن نفرق بين مصطلح جائحة ومصطلحات أخرى تتداخل معها لدرجة أن الكثيرين يخلطون بينها، تماما كمصطلح **الطاعون Plague** وكذلك مصطلح **الوباء Epidemic**.

2- الطاعون:

يعرف بأنه عدوى بكتيرية خطيرة ومعدية، يمكن أن تؤدي إلى الوفاة. يحدث بسبب بكتيريا حيوانية المصدر يصطلح عليها بـ**اليرسينيا الطاعونية Yersinia pestis** توجد عادة في بعض القوارض، مثل: الفئران والثدييات الصغيرة وبراغيثها. يصاب البشر بعد لدغتهم بواسطة برغوث يحمل بكتيريا الطاعون أو

[1] مفهومان مختلفان.. ما الفرق بين الوباء والجائحة؟ www.Mubasher.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2020/03/15، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/25

عن طريق التعامل مع حيوان مصاب به، وكذلك الاتصال المباشر وغير المحمي مع الأنسجة المصابة، واستنشاق قطرات الرذاذ المتطاير في الهواء من مريض مصاب. من أهم أعراضه نذكر:

ارتفاع درجة حرارة الجسم، آلام في الرأس والجسم، القشعريرة، الغثيان والقيء، السعال مع بلغم دموي، صعوبة في التنفس. علما أن للطاعون عدة أنواع، لكن **الطاعون الدبلي** يعد أكثر أشكال الطاعون شيوعا على الصعيد العالمي[1].

3- الوباء:

يعرف الوباء في علم الوبائيات بأنه انتشار مفاجئ وسريع لمرض في رقعة جغرافية ما فوق معدلاته المعتادة في المنطقة المعنية. من الأمثلة على الأوبئة وباء **الموت الأسود** خلال العصور الوسطى. و ينتج الوباء عن سبب محدد ليس موجودا في المجتمع المصاب، وذلك في مقابل المتوطن، حيث يكون السبب المحدد موجودا في المجتمع. ولقد اقتصر الأخذ بمصطلح **وباء Epidemia** في أوائل القرن العشرين على الأمراض الخمجية المعدية؛ الأمر الذي يبين حقيقة تاريخية لما اجتاح العالم من أمراض كالجدري والهيضة (الكوليرا).

أما في العصر الحاضر، فإن ما يصيب أكبر عدد من الأفراد في زمن واحد لا يقتصر على الأمراض الخمجية، بل يتعداها في أحيان كثيرة إلى أمراض تنشأ من العوز كـ**الرخد Rachitis** الذي ينجم عن اضطراب استقلاب الفسفور والكلسيوم نتيجة عوز **الفيتامين D**، و**الكواشيوركور Kwashiorkor** وسببه عوز البروتين الحيواني، أو تنجم عن **الانسمام Intoxication** كالتسمم بالرصاص الذي يظهر بين عمال مناجم الرصاص، أو عن أسباب غيرها كانتشار الأورام بين السكان الذين يعيشون قرب مدافن النفايات المشعة، حتى راحت بعض المعجميات الطبية تعرف **الوبائيات** بأنها ذاك الفرع من العلوم الطبية الذي يدرس العوامل **البيئية Ecologic** والفردية وغيرها التي تسبب أمراضا. لكن هذا التعريف ليس كافيا اليوم[2].

إن ما يستشف من تعريف هذه المصطلحات أنها تتقاطع والجائحة من حيث منشأها الحيواني، كما تشترك تقريبا في الأعراض نفسها، غير أن الفارق بينها يكمن في نسبة انتشارها العالمي، وبالتالي درجة خطورتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. وغالبا ما تكون الجائحة ناتجة عن فيروس جديد،

---

[1] ما هو الطاعون؟، www.who.int/mediacentre/factsheets/fs267/ar، تاريخ النشر: تشرين الأول/أكتوبر 2017، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/27

[2] جائحة www.marefa.org، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/25

أو سلالة من الفيروسات لم يتم تداولها بين الأفراد لفترة طويلة. هذا، ويكون من الأهمية بمكان، أن ندرك بأن الجائحة هو المستوى المتقدم لانتشار الأمراض، إذ يمكن أن نصنف انتشار مرض معين، وفق ثلاثة مستويات تصاعدية، نوردها على النحو التالي:

- **التفشي Outbreak:**

التفشي هو ارتفاع مفاجئ في عدد حالات المرض، و قد يحدث تفشي المرض في مجتمع أو منطقة جغرافية، أو قد يؤثر على العديد من البلدان، ويستمر لبضعة أيام أو أسابيع، أو حتى لعدة سنوات مثل الأنفلونزا. وفيه تحدث زيادة قليلة في عدد الإصابات، لكنها تكون غير عادية. فمثلا إذا كان المعتاد أن تسجل **10 حالات** من الإسهال في منطقة معينة يوميا، ثم ارتفع العدد إلى **20**، فهذا يصنف تفشيا. والحال نفسه إذا ظهرت فجأة إصابات بمرض لم يكن موجودا.

لذلك فإن مرض كورونا عند بداية انتشاره في مدينة **ووهان** الصينية في ديسمبر **2019**، كان يصنف تفشيا. وبمجرد أن اكتشفت السلطات الصحية تفشي المرض، شرعت في إجراء تحقيق لتحديد المصابين وعددهم، وذلك لمعرفة أفضل طريقة لاحتواء هذا التفشي ومنع تمدده.

- **الوباء Epidemic:**

ويعرف على أنه تفش في منطقة جغرافية أكبر، قد تكون محصورة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول. وفيروس **كورونا** قد تحول من مستوى التفشي المحلي في **ووهان** إلى مستوى الوباء في مساحة جغرافية كبيرة شملت الصين.

كما أن متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد "**سارس Sars**" قد شكلت وباء بين عامي **2002** و**2003**، إذ ظهر "**سارس**" في إقليم **غوانغدونغ** في جنوب الصين، وسبب أكثر من **8000** إصابة، وأكثر من **800** حالة وفاة، قرابة **350** منهم في الصين.

- **الجائحة pandemic:**

وهي الانتشار العالمي لمرض جديد، يشمل العديد من الدول. ويشير البعض إلى أن مصطلح "**الجائحة**" يعني أيضا أن المرض يتحدى السيطرة، وهذا يفسر انتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة.

كما يشير تعريف الجائحة إلى جانب سياسي، عبر إيصال رسالة إلى الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم، بأن المرض أصبحت له تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية، على نطاق عالمي.

علما أن **المنظمة العالمية للصحة W.H.O** قد قسمت الجوائح إلى **ست (06) مراحل** نوردها على التوالي:[1]

المرحلة الأولى: فيروس يصيب الحيوان لكنه لا يسبب عدوى للبشر

المرحلة الثانية: فيروس يصيب الحيوان يؤدي إلى عدوى بشرية

المرحلة الثالثة: يؤدي الفيروس إلى إصابة حالات متفرقة أو جماعات صغيرة بالمرض ولكنه لم يتطور ليصبح وباءا في مجتمع محلي

المرحلة الرابعة: خطر حدوث الوباء وشيك لكنه غير مؤكد

المرحلة الخامسة: تأكيد انتقال العدوى من فرد إلى آخر وانتشارها داخل دولتين مختلفتين موجودتين ضمن منطقة جغرافية واحدة حسب توزيع المناطق المعتمد لدى منظمة الصحة العالمية

المرحلة السادسة: يصبح الوباء عالميا بحيث يتجاوز انتشاره الحدود الدولية

ومن أشهر الجوائح التي شهدها التاريخ البشري نذكر: **الأنفلونزا الإسبانية** ظهرت في الفترة ما بين **(1918-1919)** وخلفت ما بين **20** و**40 مليون** حالة وفاة، وتعد هذه الجائحة واحدة من أكثر الجوائح المدمرة في تاريخ العالم المسجل، وكذلك **أنفلونزا H1N1** عام **2009**، وأخيرا جائحة **كورونا كوفيد 19** موضوع المحاضرة.

1-1- جائحة كورونا كوفيد 19:

يعتبر **كورونا كوفيد 19** من الجوائح الحالية، التي ظهرت في أواخر شهر **ديسمبر** من سنة **2019** في **ووهان** بالصين، وأعلنته **المنظمة العالمية للصحة W.H.O** "**جائحة**" منذ **11 مارس 2020**، وذلك بعد أن "أودى بحياة أكثر من **6500** مصاب، وانتشاره الواسع والسريع داخل **148 دولة**"[2] وخروجه عن السيطرة في كل من الصين، إيطاليا، كوريا الجنوبية وإيران. يعرف **كورونا** بأنه مرض تنفسي حيواني المنشأ، يمكن انتقاله أيضا إلى الإنسان، تتم العدوى بسهولة وبشكل سريع من فرد لآخر، وذلك عبر الاتصال المباشر بالرذاذ التنفسي الصادر عن الفرد المصاب، إما عن طريق السعال أو العطس أو ملامسة الأسطح الملوثة بالفيروس. ينتمي **كورونا** إلى صنف **الفيروسات التاجية (COV)***، غير أنه يعتبر الأحدث والأخطر ضمن سلالة تلك الفيروسات، نظرا للخسائر البشرية التي

---

[1] المرجع السابق.

[2] كورونا قد يتسبب بالركود الاجتماعي..كيف نتفادى ذلك؟ www.enabbaladi.net، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/23

* وهي مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفيروسات التي تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد إلى أمراض أكثر شدة

خلفها، وانعكاساته التي أضرت بمعظم المنظمات والمؤسسات، في مختلف القطاعات والمجالات. بينما ذهب البعض إلى اعتباره سلاحا بيولوجيا، استحدثه الصين لأسباب وأغراض اقتصادية وسياسية، حيث اتهمت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الصين بتطوير الفيروس داخل المختبرات، وإخفاء الحقائق حوله، مما تسبب بجائحة، وهو الاتجاه الأكثر تداولا بين تلك الدول، إلا أنه ليس من السهل الأخذ به.

لقد ظهر أول أنواع هذه الفيروسات بين عامي **2002** و**2003**، وسمي حينها بوباء **متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد SARS**، وفي عام **2012** ظهرت السلالة الثانية منها وسميت **بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS**، وعليه فإن جائحة كورونا الحالية **COVID 19** تسمى بفيروس كورونا **المستجد**، إذ هو نوع متطور من تلك الفيروسات التاجية، من أهم أعراضه: الحمى والسعال وضيق التنفس. إن ما ينجر عن الانتشار الواسع لجائحة كورونا يتجاوز الجوانب الصحية للأفراد، ليمتد إلى جوانب أخرى متعددة من حياتهم، أهمها الجوانب الاجتماعية والثقافية أو بالأحرى البناء الاجتماعي.

ثانيا: متطلبات البروتوكول الصحي لمواجهة جائحة كورونا كوفيد 19:

باعتبار الجوائح أمراضا معدية، تنتشر على نطاق واسع من الحيوانات إلى البشر، وبين البشر أنفسهم، فإن أساليب مواجهتها لأجل التقليل من حدة انتشارها وتفاقمها، تتطلب جملة من الإجراءات الطبية الوقائية، إلى جانب علاج المصابين بها إكلينيكيا، وذلك بعزلهم عن البيئة الاجتماعية وكذا الأسرية، التي يتفاعلون فيها في حياتهم اليومية، لمدة تبلغ في عمومها **14 يوما**، وقد تتجاوز ذلك في بعض الحالات، وهو الوضع الذي يعايشه العالم، منذ أواخر عام **2019** إلى يومنا هذا، جراء استفحال جائحة **كورونا كوفيد 19**، حيث خلف هذا الوضع الصحي المتأزم، هلعا كبيرا في أوساط الأفراد والجماعات من كل دول العالم، خاصة مع تزايد عدد الإصابات المؤكدة والوفيات بشكل يومي.

ولأجل الوقاية من الجائحة والحد من انتشارها، سارعت كل دول العالم إلى انتهاج أساليب وقائية، الغرض منها التقليل من التجمعات والاحتكاك المباشر بين الأفراد، وبالتالي التقليل من انتشار العدوى والإصابة بالفيروس. ومن أهم هذه الإجراءات الوقائية نذكر ما يلي:

- التزام الأفراد المعافين الحجر الصحي الذاتي أو المنزلي، لمنع الاحتكاك أو الاتصال المباشر بالمصابين، تدوم فترة الحجر عادة **14 يوما**.

- غلق كل المؤسسات التي تمثل مراكزا كبرى للتفاعل الاجتماعي، أو بالأحرى تلك التي تتوافد عليها أعداد كبيرة من الأفراد، مثل: المؤسسات التربوية (دور الحضانة ورياض الأطفال) والمؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها ومستوياتها بما فيها مؤسسات التعليم العالي، وتوجهها للتعليم الافتراضي كأحد الحلول الممكنة والحتمية لمواصلة التعليم بشكل لا حضوري. إلى جانب غلق المؤسسات الدينية، وإلغاء كل الشعائر المرتبطة بها، والتي تمارس في إطار الجماعة، كصلاة الجمعة والتراويح في شهر رمضان المعظم، غلق المطاعم والمقاهي والمكتبات العمومية وقاعات الأفراح. إضافة إلى غلق المطارات والموانئ والحدود الدولية، وحتى الإدارية بين الولايات داخل الدولة الواحدة، مما يستوجب توقيف المواصلات فيما بينها.
- تقليل الحجم الساعي للعمل بالنسبة للمؤسسات الخدماتية والشركات الاقتصادية الكبرى، مع تقليل عدد الموظفين داخل المكاتب والإدارات، وإتباع المناوبة في العمل، تفاديا للتجمعات داخل الفضاءات المغلقة.
- التشديد على الوقاية الذاتية للأفراد، وذلك بإلزامهم وضع الكمامات خارج بيوتهم، واستعمال المطهرات عقب لمس أي شيء معرض للمس من قبل أعداد كبيرة من الأفراد، مثل: استخدام الموزع الآلي، فتح أبواب الإدارات، لمس بعض البضائع أثناء التسوق في المحلات والمتاجر...الخ. إلى جانب التحذير من لمس الوجه والعينين قبل تطهير اليدين، مع ضرورة ارتداء القفازات واستعمال المناديل الورقية في حالة العطس أو السعال، والتخلص منها بعد الاستخدام.
- تعقيم الأسطح والأرضيات في البيوت والمرافق العمومية، مع ضرورة غسل اليدين بصفة متكررة بالماء والصابون، أو بمطهر يحتوي على مادة الكحول، مع تعريض الملابس وكذا الأفرشة والمناشف لأشعة الشمس، وتهوئة الغرف يوميا.
- عدم اصطحاب الزوار إلى المنزل، ومشاركتهم الأطباق أو أكواب الشرب أو أواني الطبخ، وكذا المناشف والوسائد أو غيرها من الأشياء الشخصية الأخرى، وغسلها بالماء والصابون بعد استخدامها مباشرة.
- في حالة التواجد في مؤسسات خدماتية أو محلات أو غيرها، يجب المحافظة على مسافة **1 متر** على الأقل بين كل فرد وآخر. كما يجب تجنب المصافحة أو أي اتصال مباشر مع الفرد الذي تظهر عليه أعراض الزكام أو الأنفلونزا.

- تأجيل كل المناسبات الاحتفائية والشعائرية، والتظاهرات الثقافية والفنية والرياضية، التي تمثل مواقع أو مراكز للتجمعات الكبيرة.
- التوجه مباشرة إلى أقرب مؤسسة استشفائية، في حال ظهور أعراض نزلات البرد والأنفلونزا أو ارتفاع درجة الحرارة، خاصة ذوي الأمراض المزمنة وكبار السن والحوامل.

وبعد استعراض أهم الإجراءات الوقائية للحد من انتشار جائحة كورونا، فإننا نتساءل ضمن هذا السياق عن انعكاساتها على الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبخاصة تأثيرها على طبيعة العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية للأفراد والجماعات.

ثالثا: تأثيرات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية للمجتمعات:

تؤثر الأزمات والجوائح بشكل كبير على الأفراد المجتمعات والدول، ويتوقف مدى تأثيرها على القدرة على التعامل مع المخاطر والأزمات والمتغيرات التي سوف تخلفها، وسوف نركز في هذا الصدد على تأثيرات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية، والتأثيرات المتوقعة منها كذلك،كون الجائحة لازالت موجودة وآثارها مستمرة، وبطبيعة الحال أدت هذه الجائحة إلى تغير جذري في الحياة الاجتماعية ككل، بدأت مع تطبيق الحجر الصحي وتغير نظام العيش الذي تعود عليه الأفراد، ووقف نشاطاتهم المختلفة، وضبط تحركاتهم كلها، وهذا ما أثر على أسلوب حياتهم، ومن بين أهم هذه التأثيرات نذكر ما يلي:

أنها أثرت إيجابا على شبكة العلاقات الإنسانية داخل الأسرة فبالنسبة للأسرة زادت عاطفة الأفراد وزاد تعلقهم ببعضهم البعض .

في مقابل التماسك والترابط الاجتماعي داخل الأسرة هناك انعكاس آخر لهذه الجائحة، وهو التباعد الاجتماعي الذي أصبح أساس الوقاية من هذا الفيروس، حيث أصبحت العلاقات الاجتماعية محدودة بل وعرفت تراجعا كبيرا بفعل انتشار الوباء ومن بين هذه العلاقات نذكر: علاقات العمل ، العلاقات مع العائلة الكبيرة نتيجة إلغاء الزيارات العائلية والمناسبات الأسرية ، علاقات الجيرة..

أصبحت وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي بديلا للاجتماعات والاتصالات واللقاءات العائلية والاجتماعية ،وذلك باحتضانها كافة أشكال الأنشطة الحياتية الهامة، وخفضت لنا نزعتنا نحو التقارب وغريزتنا نحو الاجتماع والتواصل، وهي تشهد مع جائحة كرونا أكبر مستوى لعمليات التواصل حجما وكثافة منذ ظهورها[1]، وهذا ما أفرز نتائج سلبية أخرى لها انعكاساتها على المستوى الفردي

[1] أسماء حسن ملكاوي: **كورونا وعلم الاجتماع أسئلة جديدة**، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة قطر، 2020، ص15.

والمجتمعي على حد سواء ، فمواقع التواصل الاجتماعي أثرت سلبا على مستوى وطبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية و الاجتماعية بين الأفراد.

أدى هذا كذلك إلى زيادة المدمنين على أجهزة الكمبيوتر و الهاتف النقال و الألعاب الإلكترونية لدى فئة الأطفال والشباب خاصة في فترة الحجر المنزلي، مما تسبب في إثارة مشاكل داخل الأسرة سواء بين الأبناء أنفسهم أو بينهم وبين الآباء ، ناهيك عن الأضرار النفسية والصحية الأخرى التي تسببها لهم.

بروز مظاهر التكافل والتضامن والتعاون الاجتماعي داخل المجتمع خاصة في المراحل الأولى لظهور الفيروس، تمثل ذلك في مجموعة من الأعمال الخيرية والتطوعية التي يقوم بها الأفراد خاصة في مجال صنع وتوفير المعدات ولوازم الوقاية من الفيروس مثل : صنع الكمامات، مواد التطهير والتعقيم وتوزيعها مجانا على الأفراد والمؤسسات .

تطوع أصحاب المطاعم لصنع وجبات غذائية مجانية وتوزيعها على المستشفيات.

تطوع الطلبة والباحثين لابتكار حلول في مجال الصناعة الصيدلانية والتجهيز والعتاد الطبي قصد دعم المستشفيات العمومية ومساعدتها على تخطي الصعوبات الظرفية.

المجتمع المدني من جهته كان حاضرا بشكل ملحوظ من خلال إسهامات مؤسساته في عمليات التضامن والدعم[1].

انتشار الشائعات بشكل كبير بين أفراد المجتمع، وتداولاها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حول الجائحة ومدى خطورتها وطرق الوقاية منها وكيفية انتقالها أو علاجها، وقد ارتبطت الشائعات كذلك بمدى صدق الخطابات الرسمية والتشكيك فيها وفي التقارير المقدمة حول أعداد المصابين بالجائحة سواء ارتفعت أو انخفضت هذه الأعداد.

يمكن الإشارة كذلك إلى أن فرض الحجر الصحي أدى إلى انخفاض حوادث المرور و تدني معدلات الجريمة مثل السرقة والاعتداء على الغير ..

وفي المقابل هناك كذلك حديث عن زيادة العنف الأسري بشتى أشكاله، لكنها تبقى نتائج غير مطلقة ما لم تعتمد على دراسات علمية مؤكدة.

من جانب آخر فإن انتشار الجائحة قد أثر على الأفراد بأن جعلهم أكثر اهتماما بالجماعة و أقل فردية، وهذا ما كنا نفتقده جدا قبل الجائحة.

[1] عبد العزيز جراد: **انعكاسات كورونا على الاقتصاد الوطني**، الإذاعة الجزائرية، بتاريخ: 2020/07/18.

ولم يكن وقع جائحة كرونا على الصحة الجسدية فقط، بل كان وقعها أيضا على الصحة النفسية شديدا سواء على الأشخاص المصابين أو غير المصابين، حيث خلقت هذه الأزمة تباعد نفسي و اجتماعي كبير وازدادت بذلك نسب الوسوسة والإحباط والكآبة و الضغط النفسي وغيرها من الأمراض النفسية التي نلخصها فيما يلي:

– أصبحنا ننظر إلى بعضنا البعض كمصدر خطر لأننا نخاف أن نصاب بالعدوى.

– أصبحت الانترنت بديلا لاجتماعات العائلة ولقاءات الأصدقاء مما خلق نوع من البرود العاطفي بين الأفراد .

– للضرورة الصحية الحالية أصبحت العزلة أفضل من معاشرة الآخرين و أصبح التباعد الاجتماعي مرغوبا أكثر مما قد يؤدي إلى زيادة حالات العزلة الاجتماعية والنفسية في المجتمع.

– أصبحت تسود علاقاتنا الشخصية والاجتماعية شيء من الريبة و القلق وعدم الارتياح تجاه بعضنا البعض.

– النظرة السلبية للأفراد المصابين أو الذين أصيبوا سابقا، حيث أصبحوا و كأنهم وصمة عار أو مصدر للمرض داخل المجتمع مما أثر سلبا على صحتهم النفسية وعلى أدوارهم الاجتماعية.

وليس هذا وحسب، بل أثرت الجائحة كذلك على التعليم و الصحة والاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا ،لذلك باتت الجائحة تشكل مرحلة جديدة في التعامل، حيث غير نمط حياتنا وشكل علاقاتنا الاجتماعية وأثر فينا وفي أدوارنا الاجتماعية، في المقابل كذلك غير نظرتنا للمجتمع وللمستقبل.

المراجع:

1- أسماء حسن ملكاوي: **كورونا وعلم الاجتماع أسئلة جديدة**، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة قطر، 2020

2- عبد العزيز جراد: **انعكاسات كورونا على الاقتصاد الوطني**، الإذاعة الجزائرية، بتاريخ: 2020/07/18

3- جائحة www.marefa.org، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/25

4- كورونا قد يتسبب بالركود الاجتماعي..كيف نتفادى ذلك؟ www.enabbaladi.net، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/23

5- ما هو الطاعون؟، www.who.int/mediacentre/factsheets/fs267/ar، تاريخ النشر: تشرين الأول/أكتوبر 2017، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/27

6- مفهومان مختلفان.. ما الفرق بين الوباء والجائحة؟ www.Mubasher.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2020/03/15، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/25

15- حسين محمد الظاهر: **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية- صنعاء، العدد: 48، 1992

16- حيدر الجراح: **التنمية بديلا عن جنون الإنفاق العسكري**، http://shrsc.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/06

17- رفعت سيد أحمد: **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية- تونس، العدد: 35، 1984

18- عادل أحمد الطائي: **النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار**، دار واسط- بغداد، 1982.

19- عبد الخالق عبد الله: **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1989

20- عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية ج1**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 1979

21- مبروك غضبان: **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم- عنابة، 2007

22- وصفي عقيل وآخرون: **مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، مجلة دراسات وعلوم اجتماعية، أوت 2020،

الرابط: https://www.researchgate.net/publication/343837067

23- «Armament». Quoting the Websitem : www.meriam-webster.com. Date of view: 10/01/2019

24- Barry Buzan, **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War**, Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991 , PP,18-19.

25- Kevin Clements, **Toward a Sociology of Security**, Working paper, No.90, July, 1990

26- Vida Bajc, **Sociological Reflection on Security Through Surveillance**, Sociological forum, vo.22, No.3, 2013

27- Zenders. J.P : **Armament and Disarmament in a Changing Security Environment**, retrieved on March 4,2014, From: Zanders_Assimilation-Disarmament_course.

خاتمة:

بهذا نكون قد استوفينا كل محاضرات مقياس "قضايا عالمية راهنة"، ونأمل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل في تعريف الطلبة بمفهوم القضية العالمية والفرق بينها وبين المشكلة الاجتماعية، والتناول السوسيولوجي لأبرز القضايا الراهنة، التي يعايشونها ويتفاعلون وأحداثها، كما نأمل أن يستفيد منها كل الأساتذة والباحثين الاجتماعيين المهتمين بدراسة وبحث أهم القضايا العالمية الراهنة وتأثيراتها على الحياة الاجتماعية، وبنية المجتمعات في العالم. تمنياتي بالتوفيق لكل الدارسين والمنقبين عن الحقيقة العلمية، وأختم قولي بقوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿رَبَّنَـــا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَـــا أَوْ أَخْطَأْنَـــا﴾

سورة البقرة: الآية 286

المراجع:

1- إبراهيم الحيدري: **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، دار الساقي- بيروت، 2015

2- إبراهيم مدكور: **معجم العلوم الاجتماعية (عربي- انجليزي)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 1975

3- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، ط2، مكتبة لبنان- بيروت، 1982

4- أحمد ناصر أبو السعود: **الإرهاب الإلكتروني**، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/17

5- إسلام بن عيسى الحسامي العبادي، **الإرهاب الإلكتروني**،2021، ص ص 7-8 (بتصرف)، الرابط:

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-pdf-1628162736

6- أسماء حسن ملكاوي: **كورونا وعلم الاجتماع أسئلة جديدة**، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة قطر، 2020

7- أمحمدي بوزينة آمنة: **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركيز على حالة الجزائر)**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 239-284

8- أمينة قلاوون، إدمان الإنترنت مرض العصر.. علاماته وأضراره وعلاجه، https://www.dailymedicalinfo.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

9- أيسر محمد عطية: **دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة وطرق مواجهتها**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية- عمان، أيام 02-2014/09/04

10- بهاء شاهين: **شبكة الإنترنت**، العربية لعلوم الحاسب- القاهرة، ط 2، 1996

11- بورزق أحمد وحجاج مليكة: **أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد: 09، المجلد: 01، مارس 2018، ص ص 279-290

12- حسين محمد الظاهر: **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية- صنعاء، العدد: 48، 1992

13- حيدر الجراح: **التنمية بديلا عن جنون الإنفاق العسكري**، http://shrsc.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/06

14- خالد فيصل الفرم: **شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض: دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباعات**، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية، 2001

15- ربيع كمال كردي صالح: **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس،- الإسكندرية، 2005

16- رفعت سيد أحمد: **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية- تونس، العدد: 35، 1984

17- سايمون كولن: **التجارة على الإنترنت**، ترجمة: يحي مصلح، بيت الأفكار الدولية بأمريكا، 1999

18- سفيان فوكة: **الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 127- 144

19- شاقوري عبد القادر وأحميدي بوجلطية بوعلي: **الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص ص 45-56

1- عائشة علي مسعود الزوي، **الإنترنت يهدد حياتنا**، https://www.kutub.info/library/book/16919، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/03

2- عادل أحمد الطائي: **النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار**، دار واسط- بغداد، 1982

20- عادل الدمرداش: **الإدمان مظاهره وعلاجه**، منشورات عالم المعرفة- الكويت، 1982

21- عبد الخالق عبد الله: **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1989

22- عبد الرحمن بن عبد الله السند: **وسائل الإرهاب الإلكتروني: حكمها في الإسلام وطرق مكافحتها**، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، 2004

23- عبد الرحيم صدق: **الإرهاب السياسي والقانون الجنائي**، دار النهضة العربية- القاهرة، 1985

24- عبد العاطي أحمد الصياد: **الإرهاب والعولمة**، ط1، مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، 2002

25- عبد العزيز جراد: **انعكاسات كورونا على الاقتصاد الوطني**، الإذاعة الجزائرية، بتاريخ: 2020/07/18

26- عبد الله عطوي: **الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر- بيروت، 1993

27- عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية ج1**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 1979

28- عصام سرحان ذياب: **الإنترنت فوائده واستخدامه**، http://www.daneprairie.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/03

29- علي الحوات،: **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، ط1، منشورات الجامعة المغاربية- طرابلس، 2007

30- لخميسي شيبي: **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، رسالة مقدمة لنيل درجة

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية- القاهرة، 2009، الرابط: http://hamdoucheriad.yolasite.com

31- مبروك غضبان: **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم- عنابة، 2007

32- محمد سمير مصطفى: **الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان: 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص ص 106- 120

33- مصطفى العشي: ما هي الإنترنت؟، دورة إنترنت، مركز الأيمن الدولي للمعلوماتية، 2003، الرابط: https://download-internet-pdf-ebooks.com، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/14

34- موزة المزروعي: **الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نواجهه**، مجلة آفاق اقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد: 09، سبتمبر 2000

35- ناصر العلي: **الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الإلكتروني**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 08، العدد: 01، جانفي 2021، ص ص 27-45

36- نور عثمان الحسن محمد وياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، 2008

37- هشام بشير : **الإرهاب الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات**، https://araa.sa تاريخ النشر: 2012/01/01، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/22

38- هشام نجيب: **الإنترنت طريق المعلومات السريع**، مجلة أسواق الكومبيوتر، العدد: 05، 1999

39- وصفي عقيل وآخرون: **مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، مجلة دراسات وعلوم اجتماعية، أوت 2020، الرابط: https://www.researchgate.net/publication/343837067

40- الإرهاب الإلكتروني: https://repository.najah.edu، تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/17

41- إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO5/504/86/PDF/NO550486.pdf?OpenElement

42- أعراض الإدمان على الإنترنت الجسدية والنفسية، https://www.albawaba.com، تاريخ التصفح: 2018/08/02

43- تعريف إدمان الإنترنت، http://www.addiction-wiki.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

44- جائحة www.marefa.org، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/25

45- جامعة الدول العربية: ورقة مقدمة في الملتقى العلمي "أثر الإرهاب على الأمن والسلم العالمي"، المنعقد بتاريخ: 14-2014/10/16، الرباط- المملكة المغربية

46- قضايا عالمية، https://www.un.org/ar/global-issues، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

47- كورونا قد يتسبب بالركود الاجتماعي..كيف نتفادى ذلك؟ www.enabbaladi.net، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/23

48- ما هو الطاعون؟، www.who.int/mediacentre/factsheets/fs267/ar، تاريخ النشر: تشرين الأول/أكتوبر 2017، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/27

49- متطلبات استخدام الإنترنت، http://www.alyaseer.net، تاريخ زيارة الموقع: 2018/08/02

50- مدخل مفاهيمي للمشكلات الاجتماعية، http://elearning.univ-ghardaia.dz/، تاريخ زيارة الموقع: 2021/12/21

51- معجم الرائد1، https://www.maajim.com/dictionary، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

52- معجم اللغة العربية المعاصرة،1، https://www.maajim.com/dictionary/، تاريخ زيارة الموقع: 2020/04/04

53- مفهومان مختلفان.. ما الفرق بين الوباء والجائحة؟ www.Mubasher.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2020/03/15، تاريخ زيارة الموقع: 2020/06/25

54- «Armament». Quoting the Websitem : www.meriam-webster.com. Date of view: 10/01/2019

55- Barry Buzan, **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War**, Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991 , PP,18-19.

56- Kevin Clements, **Toward a Sociology of Security**, Working paper, No.90, July, 1990

57- Vida Bajc, **Sociological Reflection on Security Through Surveillance**, Sociological forum, vo.22, No.3, 2013

58- Zenders. J.P : **Armament and Disarmament in a Changing Security Environment**, retrieved on March 4,2014, From: Zanders_Assimilation-Disarmament_course.